



أرباح البنك الأهلي
الكويتي - مصر تنمو
42.3% إلى 1.3 مليار جنيه
مصري في الربع الأول
2025

13

الاقتصادية

ALEQTISADYAH



@aleqtisadyahkw

www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 22

رقم العدد 380

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الخميس 23 من ذي الحجة 1446 هـ • 19 يونيو 2025 م • السنة الثانية

ثبات القيمة والثقة... والمؤشرات تتراجع

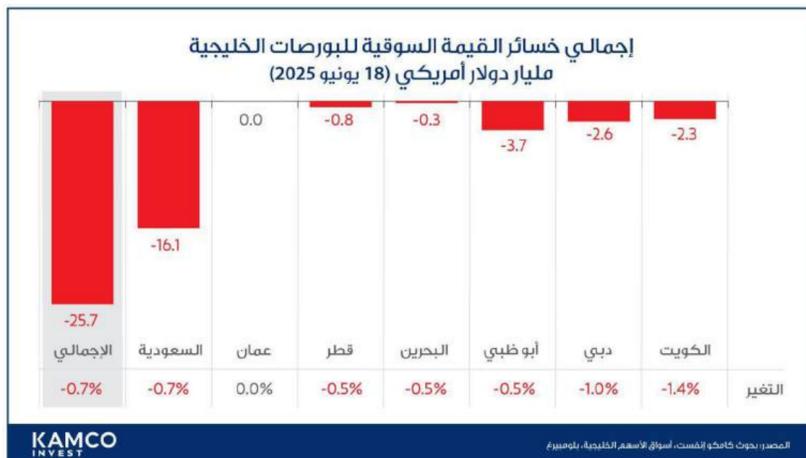
البورصة تخسر 704.4 مليون دينار

بشائر توزيعات الأرباح الفصلية عن 2025 بدأت

إنفاق استثماري كبير من الشركات في مشاريع محلية

التوزيعات المستمرة من جانب المجموع أيضا رسالة إيجابية كذلك، ما يعكس ملاءة الشركات وقدرتها على تحقيق أداء إيجابي، وكذلك إمكانية توفير السيولة اللازمة لأعمالها. في السياق نفسه أكد مدراء استثمار على أن تباين السوق في المرحلة الراهنة يعتبر صحي وفرصة في ذات الوقت، مشيرين إلى أنه في الوبمين الماضيين حقق السوق مكاسب إيجابية جيدة، وبالرغم من أنه قد هدأ اليوم وتراجع، لكن القراءة والتفاعل مع الأحداث الطبيعية بنسبة 100% ولا تعكس حدة الأزمة الجيوسياسية، وهو سلوك مستجد على السوق من نافذة كبار المؤثرين وأصحاب الملاءة والسيولة والمستثمرين طوي الأجل.

قراءة المتغيرات المحلية الاقتصادية وأرقام الشركات وعوامل الدعم الإيجابية مهم في هذه المرحلة، خصوصا في ظل تأكيدات وكالة فيتش بأن النزاع العسكري الحالي قد يستمر لأسابيع، بحيث يتم تقدير الآثار التي ستعكس على كل سوق أو اقتصاد وفقا لأرقام ومعطيات وقراءة الإيجابيات ونقاط القوة والفرز الدقيق.



وما ينتظرها من تغيير. عدم تأجيل الشركات والمجموع لخطتها التشغيلية والتوسعية أمر جيد جدير بالثقة وهو تأكيد على أن أعمال الشركات مركزة في الداخل ولن يكون هناك تأثير يذكر للأحداث. كما أن

غيرها من القطاعات الحيوية ذات الأهمية، مثل القطاع الصحي والغذائي ومراكز البيانات والجمارك، وفي الوقت نفسه قررت الشركة توزيع 213 مليون دينار، وكلها قرارات تعكس ثقة مستقبلية واستقرار واطمئنان إلى بيئة الأعمال

إ كتب حازم مصطفي:

حافظت بورصة الكويت على حالة الثبات والاستقرار لمستويات القيمة العالية المغلفة بالثقة. ففي الوقت الذي سجلت فيه مستويات القيمة 111.971 مليون دينار كويتي، تراجعت كافة مؤشرات البورصة متأثرة بالضغط النفسية وموجة التراجعات للأسواق العالمية، وخسرت البورصة أمس 704.4 مليون دينار كويتي، بما يعادل نحو 2.3 مليار دولار تقريبا، لكن مراقبون للوضع اعتبروا أن الأداء صحي، وفي ذات الوقت هو فرصة لمن يريد بناء مراكز جيدة على أسهم مرغوبة الاقتناء وتشكل ملاذ لكنها كانت مرتفعة. الأحداث مهما طالت واشتدت تبقى عابرة ولها نهاية، والنظرة كما سبق وأشارت «الاقتصادية» إيجابية، ويدعم هذا التوجه رؤى مجالس الإدارات لكبرى الشركات المدرجة، مثل مبادرة شركة أجيليتي باستثمار 100 مليون دينار في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وإعلانها دعم مشاريع الدولة التنموية، سواء المناطق الاقتصادية أو

أجيليتي للمخازن العمومية تطلق استراتيجية تساهم في تحقيق الأولويات الاقتصادية للدولة

وفي إطار توجيهها لمواءمة أعمالها مع الأولويات الاقتصادية الحكومية، اعتمدت الشركة عدداً من الخطوات التنظيمية، ومن أبرزها:

- تنسيق مؤسسي دائم وعالي المستوى تم تأسيس لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة تتولى متابعة مشاريع التنمية الاقتصادية والتنسيق مع الجهات المعنية، للمساهمة بالحوار التنموي الاقتصادي الفعال ومواءمة مشاريع الشركة مع الأولويات الاقتصادية للدولة.
- تطوير الكفاءات الوطنية ستعتمد الشركة على الكوادر الكويتية لتنفيذ خططها المستقبلية، وذلك من خلال مواصلة وتكثيف التزامها باستقطاب وتأهيل المواهب الوطنية وتعزيز وجودهم ضمن الشركة.
- تعظيم القيمة للمساهمين عبر توزيع عيني لجزء من حصة الشركة في "أجيليتي جلوبال بي إل سي" المدرجة في سوق أبوظبي المالي وافق مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في 17 يونيو 2025 على توزيع أرباح عينية من خلال منح المساهمين حصة تمثل 20% من رأس مال شركة "أجيليتي جلوبال بي إل سي". ويهدف هذا الإجراء إلى توفير عائد ملموس للمساهمين، هذا التوزيع سيؤدي إلى زيادة نسبة التداول الحر لأسهم "أجيليتي جلوبال بي إل سي" بما يدعم سيولة السهم، وقيمتها السوقية، وفرص إدراجه في مؤشرات الأسهم الرئيسية.

ويأتي هذا القرار في إطار التزام مجلس الإدارة المتواصل بتعزيز القيمة طويلة الأجل للمساهمين.

وتعتزم استثمار أكثر من 100 مليون د.ك. في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الكويت وتشمل:

- دعم برامج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساهمة في مشاريع تطوير ميناء مبارك الكبير.
- المشاركة في تطوير المناطق الاقتصادية الجديدة في الكويت، مثل مشروع المنطقة الشمالية.
- تطوير الأنظمة الجمركية وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد في الكويت.
- التوسع في مشاريع العقارات الصناعية والمستودعات في الكويت.
- تطوير مشاريع إدارة النفايات الصناعية والبنية التحتية لإعادة التدوير في الكويت.
- المساهمة في مشاريع إنشاء مراكز البيانات الكبرى في الكويت.
- تعزيز استقرار واستدامة قطاعات الأمن الغذائي والرعاية الصحية في الكويت.

البنك المركزي يفرض جزاءات وغرامات على بنكين و4 شركات صيرفة

155 ألف دينار إجمالي الجزاءات المالية

شفافية المركزي تستحق الثناء وترسخ الثقة

تفتيش وتدقيق مستمرة على كل الخاضعين للرقابة



باسل الهارون - محافظ البنك المركزي

قرر بنك الكويت المركزي أمس، فرض جزاءات على 6 من الوحدات الخاضعة لرقابته، مع تغريمها بإجمالي 155 ألف دينار، وفق بيان رسمي من "المركزي"، شملت الجزاءات بنكين محليين و4 شركات صيرفة.

وقع البنك المركزي جزاءً مالياً بقيمة 10 آلاف دينار على أحد البنوك المحلية وذلك بموجب أحكام المادة (15) من القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.

ويأتي فرض هذا الجزاء نتيجة ما أسفرت عنه نتائج مهمة التفتيش التي أجريت على البنك المنوه عنه في مجال التحقق من مدى التزامه بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل اتساقاً مع ماورد من تعليمات صادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

كما غرم «المركزي» بنكا محلياً آخر بقيمة 35 ألف دينار، بموجب أحكام المادة (15) من القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، نتيجة ما أسفرت عنه نتائج مهمة التفتيش التي أجريت على البنك المنوه عنه في مجال التحقق من مدى التزامه بتلك المتطلبات. وقرر «المركزي» توقيع جزاءات تتمثل في إنذار كتابي و4 جزاءات

الكويت، وذلك بموجب أحكام المادة (15) من القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.

يأتي ذلك مع توقيع جزاء إنذار كتابي وجزائين ماليين بلغ إجماليهما 20 ألف دينار على إحدى شركات الصرافة في دولة الكويت، بموجب أحكام المادة (15) من القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته. وقرر أيضاً المجلس توقيع جزائين ماليين إجماليهما 20 ألف دينار كويتي أيضاً على إحدى شركات الصرافة في دولة الكويت بموجب أحكام نفس المادة.



لما أسفرت عنه نتائج التفتيش، واستمرار مخالفة تعاميم. وقرر مجلس إدارة البنك أيضاً توقيع جزاءات تتمثل في إنذارين كتابيين وجزائين ماليين بلغ إجماليهما 20 ألف دينار على إحدى شركات الصرافة في دولة

مالية بلغ إجماليها 50 ألف دينار على إحدى شركات الصرافة في دولة الكويت، وذلك بموجب أحكام المادة (15) من القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته؛ نتيجة

«الإماراتية» صعدت 306.504% في يومين بنحو 226.2 فلساً

3

قيمة تداولات
السهم بلغت
12.64 مليون
دينار

تداول
41.757% من
رأسمال
الشركة في
جلستين

1

كمية التداولات
73.608 مليون
سهماً والسهم يقفز
إلى 300 فلس



حقق سهم الشركة الكويتية الإماراتية القابضة قفزات قياسية في يومين، جلستي الثلاثاء والأربعاء. بداية بلغت إجمالي تعاملات ومكاسب جلستي الثلاثاء والأربعاء للسهم 226.2 فلساً، حيث ارتفع من مستوى 73.8 فلساً وفق إقفال الاثنين الماضي، إلى 300 فلساً وفق إغلاق جلسة أمس الأربعاء بنسبة صعود 306.504% تقريباً. بلغت كمية الأسهم التي شملها التداول في جلستي الثلاثاء والأربعاء 73.608 مليون سهم، تعادل 41.757% قياساً إلى أسهم الشركة القائمة البالغة 176.276 مليون سهم. بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال جلستي النشاط على سهم «الكويتية الإماراتية القابضة» 12.646 مليون دينار كويتي. هل النشاط الذي شهده السهم يعتبر نشاط استثنائي وتداولات غير اعتيادية؟ أم هي في الإطار الطبيعي الذي لا يرقى إلى استفسار من البورصة؟

«بيوت»: عقد بقيمة 4.219 مليون دينار لصالح «بيت الموارد» مع نפט الكويت هامش الربح المتوقع بين 3% إلى 5% خلال التنفيذ

الربح تلك المبادرة الإيجابية، مقابل عشرات الشركات تخفي هذه النسبة وتتجنب الإفصاح عنها استناداً لبند لائحي قانوني يمنحها الحق في عدم الإفصاح، لكن طالما يمكن الإعلان من شركة واحدة دون أثر سلبي عليها فالجميع يستطيع أن يعلن بذات درجة الشفافية.

المتوقع يتراوح بين 3% إلى 5% طوال فترة تنفيذ العقد. الوضوح في تحديد نسبة هامش الربح بالنسبة للمستثمرين أهم من قيمة العقد في تحديد الأثر، لذلك يحسب لكل شركة في البورصة تعلن وتحدد هامش

فازت شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات الموارد البشرية التابعة لشركة بيوت القابضة بعقد توفير خدمات عمالة لشركة نפט الكويت لمدة عامين بقيمة 4.219 مليون دينار كويتي. وأوضحت شركة بيوت القابضة أن هامش الربح

أسواق الخليج تنزف 25.7 مليار دولار خسائر

تراجعات بورصة الكويت أشبه بعملية تصحيح على وقع استمرار التوترات الجيوسياسية

وزعت على 512.44 مليون سهم، بتنفيذ 29.65 ألف صفقة. وأثر على الجلسة تراجع 12 قطاعاً على رأسها التكنولوجيا بواقع 6.21%، بينما ارتفع قطاع الطاقة بـ0.78%. شهدت التعاملات تراجع سعر 96 سهماً في مقدمتها «أجيالتي» بـ15.38%، بينما ارتفع سعر 18 سهماً في صدارتها «الإماراتية» بواقع 118.98%، واستقر سعر 19 سهماً. وتقدم سهم «أجيالتي» نشاط الكميات بحجم بلغ 103.73 مليون سهم وسيولة بقيمة 22.51 مليون دينار، عقب موافقتها على استراتيجيتها وتوزيع أرباح عينية.

انخفض مؤشر السوق الأول والعام بنسبة 1.56% و1.46% على التوالي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.91%، وهبط «الرئيسي 50» بـ1.33% عن مستوى الثلاثاء الماضي. وجاء ذلك عقب تراجع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن خطط لإرسال مسؤولين أمريكيين للاجتماع مع نظرائهم الإيرانيين بهدف التوصل إلى اتفاق، ويُجري حالياً مشاورات للانضمام إلى إسرائيل في تنفيذ ضربات تستهدف منشآت نووية إيرانية، من بينها منشأة فوردو. وسجلت البورصة تداولات بقيمة 111.97 مليون دينار،

نزفت بورصات دول الخليج نحو 25.7 مليار دولار أمريكي على وقع التوترات العسكرية بالرغم من استمرار حكومات الدول في صياغة مشروعاتها العملاقة سواء في الداخل أو اقتناص فرص في الخارج. في الوقت ذاته اعتبرت أوساط استثمارية أن تراجع بورصة الكويت أمس كانت أشبه بعملية تصحيح، فقد أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات الأربعاء على تراجع جماعي؛ وسط استمرار التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، وترقب الأسواق لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

إفصاحات البورصة

بورصة الكويت: بدء بيع أوراق مالية لصالح «العدل» تخلص مديونية «الامتياز»

أعلنت بورصة الكويت تحديد يوم 3 يوليو 2025؛ موعداً لبدء بيع أوراق مالية مدرجة لصالح حساب وزارة العدل - إدارة التنفيذ المدين شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية وفاء لمديونية بقيمة 9.99 مليون دينار.

وستجري عملية البيع عن طريق القائم بالبيع شركة الوطني للوساطة المالية؛ وذلك وفق أحكام الفصل الثاني عشر من قواعد البورصة، ويكون القائم بالبيع مسؤولاً عن اتباع قواعد البورصة واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

تابعة لـ «عربي القابضة» تجدد 3 مرابحات بـ 14.55 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة عربي القابضة، قيام شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا، التابعة لها بتجديد 3 مرابحات بقيمة 14.55 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أن التجديد سيكون بعد سداد جزء من أصل المرابحات وأرباحها، وتنتهي إحداها بتاريخ 14 سبتمبر 2025، والآخرين في 13 سبتمبر 2025.

وكشفت «عربي القابضة» أن الأثر المالي لذلك يتمثل في إعادة تصنيف المطلوبات المتداولة وغير المتداولة.

يُشار إلى أن «عربي القابضة» قد تكبدت خسائر في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 9.99 مليون دينار، مقابل 6.7 مليون دينار خسائر الفترة المماثلة من عام 2023، بارتفاع 48.9%.

بنسبة تبلغ نحو 66.4%

«الرابطة» تقرر خفض رأس المال لإطفاء خسائر 18.4 مليون دينار

وكشفت الشركة أنه سيتم الإفصاح لاحقاً عن جدول الأعمال وموعد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية بعد موافقة الجهات المختصة.

وأضافت أن الأثر المالي سيتحدد بعد إتمام إجراءات تخفيض رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة، واستيفاء موافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية على كافة الإجراءات ذات الصلة.

ارتفعت خسائر «الرابطة» في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 21.70% سنوياً؛ لتسجل 1.16 مليون دينار، مقارنة بـ 949.48 ألف دينار خسائر الربع ذاته من عام 2024.

اعتمد مجلس إدارة شركة رابطة الكويت والخليج للنقل التوصية بتخفيض رأس المال من مبلغ 27.75 مليون دينار كويتي إلى مبلغ 9.32 مليون دينار كويتي لإطفاء الخسائر المتراكمة بقيمة 18.43 مليون دينار كويتي حيث تبلغ نسبة الخفض 66.4%.

وأوضحت الشركة أن ذلك وفقاً للبيانات المالية المرحلية المكثفة المراجعة غير المدققة كما في 31 مارس 2025، كما تم اعتماد التوصية بتعديل نص المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (6) من النظام الأساسي الخاصة بتعديل رأس المال بعد إتمام عملية التخفيض.



«عقارات الكويت»: زيادة رأس المال 15% بسعر 200 فلساً للسهم

الشركة تسحب 31.9 مليون دينار سيولة من المساهمين تقييم سعر السهم حسب شركة الاستشارات 373 فلساً

حقوق الأولوية وفقاً لقواعد بورصة الكويت أو التنازل عنها لمساهم آخر أو للغير بدون مقابل وفقاً لقواعد بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة.

كما يجوز لأصحاب حقوق الأولوية الامتناع عن اللجوء إلى من الخيارات السابقة سواء عن طريق بيع أو ممارسة حق أولوية الاكتتاب في أسهم الزيادة، وترك الحق في الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لباقي المساهمين أو إلى مستثمر يتجدد، مع تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بهذه الزيادة.

وتتم الموافقة على الاطلاع على مسودة جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية واعتمادها ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد بصفتها غير العادية لمناقشة بنود جدول الأعمال المذكور واتخاذ القرار بهذا الشأن.

وكانت أرباح «عقارات الكويت» قد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 19.58% عند 4.04 مليون دينار، مقابل 5.02 مليون دينار في الربع ذاته من عام 2024.

طرح 200 فلس كويتي للسهم؛ بغرض دعم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً للمتطلبات التشغيلية والمالية، وكذلك للأغراض العامة للشركة؛ وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة والجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة.

وإضافة إلى ما سبق فقد تمت الموافقة على استدعاء زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بشكل كلي أو جزئي على دفعة واحدة أو دفعات، والموافقة على كافة أحكام وشروط الزيادة وعلى المستندات الترويجية، وطلبات الاكتتاب.

كما وافق المجلس على إقرار الأحكام الرئيسية لحقوق الأولوية المتعلقة بأسهم الزيادة شاملة قيام صاحب حق الأولوية بالتصرف فيها خلال الفترة من تاريخ فتح باب الاكتتاب، وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بـ 5 أيام عمل على الأقل.

يأتي ذلك مع تصرف أصحاب حق الأولوية من خلال وسائل التصرف المتاحة لهم كالتداول على كل أو جزء من

وافق مجلس إدارة شركة عقارات الكويت على اعتماد نتائج تقرير دراسة رأس المال المعد من شركة بي دي للاستشارات الاقتصادية، والذي حدد القيمة العادلة التقديرية لسهم الشركة بـ 373 فلساً للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2024، والموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصرح به.

وستكون الزيادة، بحسب بيان الشركة عبر بورصة الكويت، من 106.45 مليون دينار موزعاً على 1.06 مليار سهم عادي، إلى 122.41 مليون دينار موزعاً على 1.22 مليار سهم، بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

يأتي ذلك مع الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع ضمن حدود رأس مال الشركة المصرح به بنسبة 15% من رأس مال الشركة من 106.45 مليون دينار موزعاً على 1.06 مليار سهم، إلى 122.41 مليون دينار مقسم إلى 1.22 مليار سهم عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

كما سيتم تخصيص 159.67 مليون سهم عادي بسعر

إفصاحات البورصة

«المساكن»: بيع عقار مملوك في لندن بـ1.29 مليون دينار

خسارة من عملية التخارج بقيمة 1.68 مليون

المملكة المتحدة - لندن) لبيع العقارات المرهونة وسداد مديونية الشركة للبنك طبقاً للقوانين ذات العلاقة في المملكة المتحدة.

يأتي ذلك بعد إخطار الشركة من أحد البنوك بطلب سداد كامل قيمة عقد المرابحة 13.46 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 5.13 مليون دينار، أو البدء بإجراءات التنفيذ على العقارات المرهونة في لندن مقابل عقد المرابحة. يُشار إلى أن خسائر «المساكن» قد تراجعت في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 79.2% عند 148.85 ألف دينار، مقابل 713.99 ألف دينار خسائر الربع ذاته من 2024.

أعلنت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري بيع أحد العقارات المملوكة لها في لندن والمرهونة لأحد البنوك الدائنة بقيمة 1.29 مليون دينار.

ولفتت إلى أن القيمة الدفترية للعقار تبلغ 2.97 مليون دينار، مبيّنة أنه تم إيداع مبلغ البيع في حساب البنك لسداد مديونته الخاصة بذلك العقار.

وتوقعت «المساكن» تحقيق خسارة بمبلغ 1.68 مليون دينار نتيجة لتلك المعلومة الجوهرية التي ستظهر في نتائج الربع الثاني.

وكانت الشركة قد أعلنت في ختام أكتوبر 2024، الاتفاق على تعيين طرف ثالث من قبل بنك دائن (خارج الكويت في



الانتهاء من شهر قرارات دمج «الوطني» للساطة» و«الوطني للاستثمار»

الاندماج الواردة في الملحق رقم 1 من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما).

وكان بنك الكويت الوطني قد أعلن في ديسمبر 2023 التوصل إلى اتفاق أولي بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن استعداد شركتي الوطني للاستثمار والوطني للوساطة المالية التابعتين في الدخول بعملية اندماج عن طريق الضم.

وتبع ذلك، إعلانه في يوليو 2024 موافقة هيئة أسواق المال على مشروع عقد الاندماج بين الشركتين السابق ذكرهما.

أعلنت شركة الوطني للوساطة المالية (مقفل) الانتهاء من إجراءات شهر قرارات الجمعية العامة غير العادية لها ولشركة الوطني للاستثمار المتعلقة بالاندماج بطريق الضم، والتأشير بالسجل التجاري لتكون الأخيرة هي الشركة الدامجة.

يأتي ذلك بعد انتهاء فترة النظر في اعتراضات الدائنين وفقاً لأحكام المادة 258 من القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، على أن تبدأ إجراءات نقل الذمة المالية لـ «الوطني للوساطة» إلى «الوطني للاستثمار» بكافة أصولها وخصومها.

وسيكون ذلك بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على تنفيذ إجراءات الاندماج؛ وفقاً لإجراءات تنفيذ عمليات

«المتكاملة» تقدم طلب إدراج «تابعة» إلي «قطر» للأسواق المالية»

أعلنت شركة المتكاملة القابضة تقديم طلب إدراج شركة المتكاملة اللوجستية قطر التابعة والمملوكة بالكامل (100%) إلى هيئة قطر للأسواق المالية؛ للمراجعة والتقييم.

ونوهت «المتكاملة القابضة» أن طلب الإدراج يخضع للمراجعة والموافقة من قبل عدة جهات مختصة في دولة قطر، مبيّنة أنها ستعلن التحديثات فور الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية، على أن يتم الإفصاح عن الأثر المالي لاحقاً.

وكان مجلس إدارة «المتكاملة» قد وافق خلال الشهر الحالي على مشروع إدراج الشركة المتكاملة اللوجستية القطرية التابعة في بورصة قطر، وبيع ما لا يزيد عن 49% من خلال عملية الاكتتاب، علماً بأن رأس مالها يبلغ 250 مليون ريال قطري ومملوكة بنسبة 100% لـ «المتكاملة القابضة».

يُشار إلى أن أرباح «المتكاملة» ارتفعت في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 28.3% عند 1.82 مليون دينار، مقابل 1.42 مليون دينار في الربع ذاته من عام 2024.

عمومية «الامتياز» تفوض مجلس الإدارة اتخاذ المناسب بشأن الهيكل والحماية من الدائنين

أقرت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية ببدأ وحيداً بعد تعديل صيغته.

نص البند على: «الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في التقدم بالطلبات أو الموافقة على الطلبات المقدمة أو التي تقدم؛ لاتخاذ أي من الإجراءات التي يراها مناسبة وفقاً لأحكام القانون رقم 71 لسنة 2020، وإصدار كافة القرارات والاقتراحات اللازمة أو ذات الصلة بالقانون المذكور».

يُذكر أن «الامتياز» أعلنت تضاعف خسائرها خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 24 مرة، مسجلة قفزة سنوية بـ 2374% عند 29.16 مليون دينار، مقابل 1.18 مليون دينار في الربع ذاته من العام المنصرم.

«ايفا» تلغي اتفاقية صانع السوق مع «استثمارات»

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «ايفا»، إنهاء اتفاقية صانع السوق مع شركة الاستثمارات الوطنية.

وأوضحت الشركة أن آخر يوم للعمل بالاتفاقية هو 1 سبتمبر 2025.

وبيّنت أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي على الشركة.

يُذكر أن أرباح «ايفا» قد قفزت خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 244% عند 8.13 مليون دينار، مقابل 2.36 مليون دينار أرباح الربع المناظر من العام السابق.

الفيدرالي الأمريكي يثبت سعر الفائدة عند نطاق 4.25% إلى 4.5%

سوق العمل

وعلى صعيد سوق العمل، تباطأ نمو الوظائف في الولايات المتحدة في مايو بينما استقر معدل البطالة عند 4.2%، وحسب بيانات وزارة العمل، زادت الوظائف في القطاعات غير الزراعية 139 ألف وظيفة في مايو/ أيار، بعد أن ارتفعت 147 ألف وظيفة في أبريل. ويحتاج الاقتصاد إلى خلق ما يقارب 100 ألف وظيفة شهريا لمواكبة نمو عدد السكان في سن العمل، ويمكن أن ينخفض العدد مع إلغاء الرئيس دونالد ترامب الوضع القانوني المؤقت لمئات الآلاف من المهاجرين وسط حملة لمواجهة الهجرة.

توقعات اقتصادية

وخفض بنك غولدمان ساكس توقعاته لحدوث ركود في الولايات المتحدة خلال الاثني عشر شهرا المقبلة من 35% إلى 30%، وذلك في ظل انحسار حالة عدم اليقين بشأن سياسات الرئيس دونالد ترامب المتعلقة بالرسوم الجمركية بعد توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تجاري. وهدأت الأسواق بعد الاتفاق وتراجعت المخاوف بشأن الركود الاقتصادي بعد أن هزت رسوم "يوم التحرير" التي فرضها ترامب في الثاني من أبريل نيسان الأسواق المالية العالمية. وقال غولدمان ساكس إن بيانات التضخم الحالية في الولايات المتحدة تعكس تأثيرا أقل حدة للرسوم الجمركية على أسعار المستهلكين، وذلك على الرغم من أنها لا تقدم سوى أدلة محدودة. وأضاف: "عادت الظروف المالية بصورة عامة حاليا إلى مستويات ما قبل الرسوم الجمركية تقريبا". كما رفع البنك توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لعام 2025 إلى 1.25%، مقارنة بواحد بالمئة في تقديرات سابقة.



جيروم باول رئيس الفيدرالي الأمريكي

جمعهما إن مسار السياسة النقدية الأمريكية سيعتمد كلياً على المعطيات الاقتصادية على أساس "تحليل دقيق وموضوعي وغير سياسي". وتمسك اقتصاديون في سيتي بنك بتوقعاتهم بتخفيضات متتالية في أسعار الفائدة 125 نقطة أساس بداية من سبتمبر، في حين كان اقتصاديون آخرون أكثر حذرا بشأن توقعات التضخم في الأمد البعيد. وعلى الرغم من شدة الأحداث، لم يرفع الصراع سعر النفط سوى بنحو 10% حتى الآن، ليصل إلى حوالي 77 دولارا للبرميل، وهو أقل بكثير من ذروته البالغة 120 دولارا بعد الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، وهي صدمة أثرت على مجموعة واسعة من أسواق السلع الأساسية، وأثرت على تفكير مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي أثناء استعدادهم لرفع أسعار الفائدة.

واصل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تثبيت الفائدة أمس عند نطاق 4.25% - 4.5% بعد ارتفاع التضخم خلال شهر الماضي وتراجع نمو الوظائف، رغم ضغوط مستمرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لخفض كلفة الإقراض.

وأدت سياسات الرئيس الأمريكي التجارية وفرض تعريفات جمركية وحالة التقلب إلى زيادة توقع ارتفاع التضخم في حين يستهدف الفيدرالي خفض الفائدة إلى 2%.

وتيرة التضخم

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين خلال الشهر الماضي 2.4% على أساس سنوي، مقارنة مع 2.3% مسجلة في أبريل/ نيسان، وسط توقعات بتسارع وتيرة التضخم في الأشهر المقبلة بسبب الرسوم الجمركية. وبإستبعاد أسعار السلع الغذائية وأسعار الطاقة المتقلبة، ارتفع التضخم الأساسي في مايو/ أيار 2.8%. وارتفعت أسعار المنتجين الأمريكيين الشهر الماضي 2.6% بعد ارتفاعه 2.5% في أبريل.

وفي حديثه أمس قبل ساعات من إصدار الاحتياطي الفيدرالي بيانه الأخير بشأن السياسة النقدية، قال ترامب إنه لا يتوقع أن يُخفّض الفيدرالي الفائدة، لكنه أضاف أنه يرى أن الفائدة كان ينبغي تخفيضها بنقطتين مؤثمتين إضافيتين، أي ما يقارب النصف من النطاق الحالي، وهو ما يُنظر إليه على أنه مُحفّز للاقتصاد الذي لا يزال يُكافح التضخم.

وقال ترامب عن باول في تصريحات للصحافيين: "أعتقد أنه يكرهني"، مُلقياً باللوم على الاحتياطي الفيدرالي في زيادة تكلفة تمويل عجز ميزانيته على الحكومة الأمريكية.

كان باول قال لترامب أواخر الشهر الماضي في لقاء

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته متراجعا 1.15% وسط هبوط جماعي للقطاعات



أعلى) متراجعا 0.96%، فاقداً 254.4 نقطة من قيمته، هبطت به إلى مستوى 26,203.84 نقطة. وأنهى سوق الأسهم السعودية "تداول" جلسة الثلاثاء متراجعا 1.41%؛ ليعاود خسائره؛ في ظل هبوط شبه جماعي للقطاعات.

وسيطر سهم "طيران ناس" على نشاط الأسهم على كافة المستويات في أولى جلساته، بكمية تداول بلغت 27.66 مليون سهم بلغت قيمتها 2.19 مليار ريال، وأغلق متراجعا 3.37% عند مستوى 77.30 ريال. وفيما يخص أداء السوق الموازي، أغلق مؤشر (نمو حد

أنهى سوق الأسهم السعودية "تداول" تعاملات جلسة الأربعاء بتراجع ملحوظ؛ ليوصل خسائره، في ظل هبوط جماعي للقطاعات، وسط تحسن السيولة.

وأغلق المؤشر العام للسوق "تاسي" متراجعا بنسبة 0.11%، بخسائر بلغت 122.69 نقطة، هبط بها إلى 10,591.13 نقطة.

وارتفعت قيم التداول بشكل هامشي إلى 6.23 مليار ريال، مقابل 4.97 مليار ريال بالجلسة السابقة، فيما هبطت الكميات إلى 229.93 مليون سهم مقارنة بـ 250.8 مليون سهم، بنهاية جلسة الثلاثاء.

وجاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأحمر، وتصدر قطاع المواد الأساسية خسائر القطاعات الرئيسية بعد هبوطه 1.22%، وتراجع قطاع الاتصالات 0.65%، وبلغت خسائر قطاعي البنوك والطاقة 0.63% و0.35% على التوالي.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 231 سهماً، بصدارة سهم "الوطنية للتعليم" الذي هبط 7.53%، واقتصرت المكاسب على 18 سهماً، تصدرها سهم "بان" بارتفاع نسبته 1.6%.

نشاط إيجابي لسهم «طيران ناس» يصعد به 2.25% في أولى جلساته بالسوق السعودي

يونيو 2025، إدراج وبدء تداول أسهم شركة طيران ناس في السوق الرئيسية برمز تداول 4264 وبالرمز الدولي SA16AH822K19.

وتم تنفيذ صفقة خاصة على سهم شركة طيران ناس خلال جلسة الأربعاء، بقيمة 22.46 مليون ريال، من خلال 280.73 ألف سهم، عند سعر 80 ريالاً للسهم. وهو ضمن مستويات تداول السهم خلال الجلسة.

19.35 مليون سهم، بلغت قيمتها نحو 1.5 مليار ريال؛ ليسجل أعلى الكميات والقيم على مستوى السوق.

وجاء المؤشر العام باللون الأحمر، في هذه الأثناء بتراجع نسبته 0.99%، فاقداً 106.46 نقطة من قيمته، هبط بها إلى مستوى 10,607.36 نقطة.

وشهد سوق الأسهم السعودية اليوم الأربعاء 18

شهد سهم شركة طيران ناس، نشاطاً إيجابياً خلال جلسة الأربعاء؛ ليتصدر الأسهم النشطة بالكميات والقيم، في أولى جلساته.

وصعد السهم 2.25%، بحلول الساعة 12:55 بتوقيت السعودية؛ مضيفاً 1.80 ريال إلى رصيده، صعد بها إلى مستوى 81.80 ريال.

وبلغت كمية التداول على السهم في هذه الأثناء

بورصات خليجية

بورصات الإمارات تتراجع في جلسة منتصف الأسبوع



تراجعت مؤشرات بورصات الإمارات، الأربعاء، في جلسة منتصف الأسبوع، حيث انخفض مؤشر سوق أبوظبي 0.42 % إلى 9496.26 نقطة، بينما تراجع مؤشر سوق دبي 1.23 % إلى 5306.31 نقطة.

وتراجع مؤشر سوق دبي بضغط من انخفاض أسهم دبي الإسلامي 0.12 % وإعمار العقارية 1.20 % وإعمار للتطوير 3.61 %، والإمارات دبي الوطني 0.71 %، وسالك 1.79 %، وانخفض مؤشر سوق أبوظبي بدعم من تراجع أسهم أبوظبي الإسلامي 1.75 %، وأبوظبي الأول 0.26 %، وغذاء 7.60 %، وأدنوك للغاز 0.60 %.

إجازة رأس السنة الهجرية يشار إلى أن سوق دبي المالي أعلن أن يوم الجمعة الموافق 27 يونيو 2025 عطلة رسمية للسوق بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية لعام 1447 هـ. وأشار السوق إلى أنه سيتم استئناف الدوام الرسمي يوم الاثنين الموافق 30 يونيو 2025. وتتوافق عطلة سوق دبي المالي بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية الجديدة مع إجازة القطاع العام بالإمارات التي تم تحديدها أيضاً يوم الجمعة الموافق 30 يونيو 2025.

مؤشر بورصة مسقط يستقر بنهاية التعاملات وسط تباين القطاعات



استقر المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية في ختام تعاملات الأربعاء مستقراً، وسط تباين القطاعات. وظل المؤشر العام "مسقط 30" عند مستوى 4,520.45 نقطة، وسط تباين المؤشرات القطاعية، حيث تراجع الصناعة بنسبة 0.55 %، وانخفض المالي بنسبة 0.23 %، وفي المقابل ارتفع الخدمات بنسبة 1.15 % بالمائة. وتصدر سهم الأسماك العمانية الراحين اليوم بنسبة 7.14 %، وتلاه سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 6.67 %، وارتفع الجزيرة للمنتجات الحديدية بنسبة 6.07 %، وعلى الجانب الآخر، تقدم سهم مسقط للتمويل على

المتراجعين بنسبة 3.92 %، وتراجع أسمنت عمان بنسبة 3.88 %، والدولية للاستثمارات المالية القابضة بنسبة 3.67 %، وارتفع حجم التداولات إلى 112.57 مليون ورقة مالية، مقابل 86.39 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 17.28 مليون ريال، مقارنة بنحو 15.03 مليون ريال جلسة الثلاثاء. وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 41.58 مليون سهم، بقيمة 5.12 مليون ريال.

بورصة البحرين تغلق تعاملات الأربعاء على تراجع بضغط 5 قطاعات

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع؛ بضغط قطاعات المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية والاتصالات والصناعات والمال. ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 1.12 % إلى مستوى 1888 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.17 مليون سهم بقيمة 598.922 ألف دينار. جاء ذلك وسط تراجع أسهم ألمنيوم البحرين 4.89 %، والفنادق الوطنية 2.08 %، والبحرينية الكويتية للتأمين 1.37 %، وفنادق الخليج 1.33 %، كما انخفض سهم سوليدرتي البحرين 1.25 % و"بيون" 1.01 %، وسهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين 0.95 %، ومجموعة مطاعم الأبراج 0.9 %.

بورصة قطر تنخفض عند الإغلاق وسط استمرار التوترات الجيوسياسية

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء منخفضة؛ تزامناً مع استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، وترقب الأسواق لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي. انخفض المؤشر العام بنسبة 0.61 % ليصل إلى النقطة 10347.91، فاقداً 63.50 نقطة عن مستوى الثلاثاء. وجاء ذلك عقب تراجع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن خطط لإرسال مسؤولين أمريكيين للاجتماع مع نظرائهم الإيرانيين بهدف التوصل إلى اتفاق، ويجري حالياً مشاورات للانضمام إلى إسرائيل في تنفيذ ضربات تستهدف منشآت نووية إيرانية، من بينها منشأة فوردو. أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها قطاع النقل بـ 2.58 %، بينما تذي

القائمة قطاع التأمين بـ 0.22 % واستقر قطاع الصناعات. انخفضت السيولة إلى 399.4 مليون ريال، مقابل 501.07 مليون ريال الثلاثاء، وتراجعت أحجام التداول عند 182.95 مليون سهم، مقارنة بـ 213.04 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 18.96 ألف صفقة، مقابل 24.54 ألف صفقة الثلاثاء. ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم "ناقلات" تراجعات الأسهم البالغ عددها 41 سهماً بـ 3.82 %، وارتفع سعر 9 أسهم على رأسها "الأسمنت" بـ 1.76 %، واستقر سعر سهمين. وجاء سهم "إزدان القابضة" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 30.94 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "مسيعيد" بقيمة 33.23 مليون ريال.



بورصات عالمية

بنك أوف أمريكا: 138 مليار دولار مشتريات الأجنبي من الأصول الأميركية في 2025



وقال بنك أوف أمريكا تتسارع التدفقات الأجنبية إلى الأصول الأميركية من جديد، ومن المتوقع أن تصل مشتريات الأجنبي من الأصول الأميركية إلى 138 مليار دولار في عام 2025، وهو ثاني أكبر عام على الإطلاق. استثمارات الأجنبي في الأصول بأمريكا

وأضاف بنك أوف أمريكا أنه منذ عام 2020 ضخ المستثمرون الأجنبي 547 مليار دولار في الأصول الأميركية.

أرجع البنك هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى صناديق الأسهم الأميركية، التي من المتوقع أن تحقق تدفقات صافية بقيمة 136 مليار دولار هذا العام، وهو ثاني أعلى مستوى لها بعد عام 2024.

ومنذ بداية عام 2020 بلغ إجمالي التدفقات الصافية للأجنبي إلى الأسهم الأميركية وحدها نحو 350 مليار دولار.

وكشف بنك أوف أمريكا أن عمليات شراء الدولة للأصول الأميركية قد استعادت عافيتها بعد فترة توقف قصيرة.

الاستثمارات الدولية وتزيد قيمة ما يمتلكه الأجنبي من الأصول الأميركية على ما يمتلكه الأمريكيون من الأصول في الخارج بنحو 26 تريليون دولار، بحسب بيانات البنك الفيدرالي الأمريكي في سانت لويس.

ويقى صافي الاستثمار الدولي الفرق بين ما تملكه دولة ما في الخارج وما يملكه الأجنبي داخلها، والنسبة للولايات المتحدة، تضاعف اختلال التوازن خلال السنوات الخمس الماضية.

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وصل هذا

الأصول. إضافة إلى ذلك نمت قيمة هذه الأصول بسرعة لا سيما في سوق الأسهم، إذ يتفوق السوق الأمريكي على جميع الأسواق الأخرى، وتبلغ قيمة سوق الأسهم الأميركية وحدها نحو 61.13 تريليون دولار.

المقياس إلى نحو 87% بحسب البنك الفيدرالي الأمريكي في سانت لويس، ما يجعله أحد أكبر حالات العجز بين الدول المتقدمة.

يأتي هذا في ظل استمرار المستثمرين الأجنبي في ضخ أموالهم في الأسهم والسندات الأميركية وغيرها من

أسهم أستراليا تتراجع بشكل طفيف وسط ترقب مستجدات الصراع في الشرق الأوسط



تراجعت الأسهم الأسترالية بشكل طفيف خلال تداولات الأربعاء، متأثرة بخسائر في أسهم شركات التعدين والذهب، والتي طغت على مكاسب قطاعي الطاقة والتكنولوجيا، بينما ظل المستثمرون حذرين مع استمرار التوترات الجيوسياسية بين إيران وإسرائيل.

وأغلق المؤشر القياسي لبورصة سيدني على انخفاض بنسبة 0.1% عند 8533.1 نقطة، مكرراً وتيرة التراجع نفسها التي سجلها في جلسة الثلاثاء.

وتتواصل المخاوف في الأسواق العالمية مع دخول الحرب بين إسرائيل وإيران يومها السادس، خاصة بعد دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إيران إلى «الاستسلام»، وتعبيره عن تضائل صبر واشنطن، ما أثار القلق من احتمال توسع النزاع.

وعلى صعيد بورصة سيدني، تراجعت أسهم شركات التعدين الكبرى بنحو 2% لتسجل أدنى مستوياتها منذ الثاني من مايو.

وجاء ذلك نتيجة انخفاض أسعار خام الحديد بسبب تراجع الطلب في الصين، أكبر مستهلك عالمي، وارتفاع الدولار.

فقد هبط سهم شركة بي إتش بي، أكبر شركة تعدين مدرجة في العالم، بنسبة 2%، بينما انخفضت أسهم ريو تينتو وفورتسكو بنحو 0.8% و 4% على التوالي.

كما تراجعت أسهم شركات الذهب بنسبة 1.8% رغم استقرار أسعار المعدن النفيس، وعلق هنري جينينغز، كبير المحللين في «ماركس توداي»، بأن عمليات جني الأرباح بعد مكاسب قوية كانت وراء هذا التراجع.

في المقابل، دعمت مكاسب أسعار النفط قطاع الطاقة، حيث ارتفعت أسهمه بنسبة 0.5%، وسط مخاوف من

وسجل قطاع التكنولوجيا مكاسب قوية بنسبة 1.3%، على الرغم من تراجع نظيره في وول ستريت الليلة الماضية، وسط عمليات شراء انتقائية للأسهم الأسترالية بعد أدائها الضعيف في الأونة الأخيرة. وفي نيوزيلندا، أنهى المؤشر الرئيسي التداولات منخفضاً بنسبة 0.3% عند 12606.11 نقطة.

تأثيرات الحرب في الشرق الأوسط على إمدادات النفط. كما سجلت أسهم القطاع المالي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.1%، بقيادة سهم بنك الكومنولث الأسترالي، أكبر بنك في البلاد، الذي ارتفع بنسبة 0.7%. وأشار محللون إلى أن المستثمرين يلجؤون إلى الأسهم المصرفية كملاذ آمن في ظل الغموض الجيوسياسي.

أسهم الهند تتراجع وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط



افتتحت مؤشرات الأسهم الهندية الرئيسية تعاملات الأربعاء على انخفاض، متأثرة بتصاعد وتيرة الحرب بين إيران وإسرائيل، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وتراجع شهية المستثمرين للمخاطرة. تراجع مؤشر «نيفتي 50» بنسبة 0.26% ليصل إلى 24,788.35 نقطة، كما هبط مؤشر «سينسكس» بنسبة 0.33% ليسجل 81,314.62 نقطة بحلول الساعة 9:15 صباحاً بتوقيت الهند. كما شهدت 11 من أصل 13 قطاعاً رئيسياً في البورصة تراجعاً في مستهل الجلسة، وانخفض مؤشر الأسهم الصغيرة بنسبة 0.23%، ومؤشر الأسهم المتوسطة بنسبة 0.06%. وعكست الأسواق الآسيوية اتجاهها مشابهاً، حيث تراجع مؤشر «إم إس سي أي آسيا باستثناء اليابان» بنسبة 0.4%، في حين سجلت الأسهم الأميركية خسائر في الجلسة السابقة، متأثرة بارتفاع أسعار النفط وتفاقم التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الغني بالنفط. ويمثل ارتفاع أسعار الخام تحدياً لاقتصاد الهند الذي يعتمد بشكل كبير على واردات النفط، ما يزيد من الضغوط على الميزان التجاري ويثير مخاوف المستثمرين من ارتفاع معدلات التضخم.

«نيكاي» الياباني عند أعلى مستوى في 4 أشهر وسط توتر جيوسياسي متزايد



وكان الين قد هبط في التعاملات المبكرة إلى أدنى مستوى له في أسبوع مسجلاً 145.445 مقابل الدولار، علماً أن انخفاض العملة اليابانية يعزز عادة أرباح الشركات المصدرة عند تحويل الإيرادات من الخارج إلى الين. وتجاهلت الأسواق قرار بنك اليابان يوم الثلاثاء بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مع الإشارة إلى التباطؤ المتوقع في وتيرة خفض الميزانية العمومية خلال العام المقبل. وقال بن باول، كبير استراتيجيي الاستثمار لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في معهد بلاك روك للاستثمار، إن «اليابان تبقى من بين الأسواق المفضلة لدينا، بفضل الإصلاحات المستمرة الداعمة لأرباح المساهمين، وهو ما يعزز توصيتنا بتكثيف الاستثمار في الأسهم اليابانية»، وأضاف: «نفضل التعرض للأسهم غير المغطاة تحوطاً، في ظل ميل الين إلى الارتفاع خلال فترات التوتر في الأسواق».

تصاعد التوترات الجيوسياسية، مع قلق المستثمرين من احتمال تدخل عسكري أميركي مباشر في الشرق الأوسط. ونقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مسؤولين أميركيين أن الجيش الأميركي بصدد إرسال مزيد من الطائرات المقاتلة إلى المنطقة، كما يمدد انتشار طائرات أخرى، في حين دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى «استسلام غير مشروط» من إيران. وقالت ماكي ساوادا، محللة الأسهم في شركة «نومورا» للأوراق المالية، إن السوق لا تزال حذرة من التطورات في الشرق الأوسط، وستبقى شديدة الحساسية تجاه أي أنباء عاجلة. وأضافت ساوادا: «هدأت حالة الحذر في السوق يوم أمس، لكنها تعود من جديد. تراجع الين يوفر دعماً واضحاً للأسهم».

ارتفع مؤشر «نيكاي» الياباني إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر، مدعوماً بانخفاض الين، رغم استمرار توتر الأسواق نتيجة التصعيد السريع للصراع بين إسرائيل وإيران. وارتفع مؤشر «نيكاي» بنسبة 0.59% ليصل إلى 38766.01 نقطة بحلول الساعة 02:26 بتوقيت غرينتش، بعد أن لامس مستوى 38786.64 نقطة، وهو الأعلى منذ 21 فبراير. كما صعد المؤشر الأوسع نطاقاً «توبكس» بنسبة 0.4%. وجاء الدعم الأكبر للمؤشر من أسهم شركة «فاست ريتيلينغ» المالكة لعلامة «يونيكلو» والتي ارتفعت بنسبة 1.4%، بالإضافة إلى سهم «نينتندو» المصنعة لأجهزة «سويتش» الذي قفز بنسبة 6%، وسهم شركة أشباه الموصلات «أدفانتست» الذي صعد 1.1%. لكن مكاسب السوق اليابانية بقيت محدودة في ظل

«أجيليتي للمخازن العمومية» تطلق استراتيجية جديدة تساهم في تحقيق الأولويات الاقتصادية للدولة

توجيه أكثر من 100 مليون دينار لدعم الأولويات الاقتصادية للدولة من خلال استثمارات ومشاريع بحلول عام 2030



الاستراتيجي الجديد.

وتهدف هذه الخطوات مجتمعة إلى تعزيز تركيز الأعمال ورفع كفاءة الأداء وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل، بما يعكس دور الشركة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الكويت.

فرص استثمارية مرتبطة بالنمو الاقتصادي في الكويت

وفي هذا السياق، قال طارق سلطان، نائب رئيس مجلس إدارة أجيليتي للمخازن العمومية: «انطلاقاً من دورها الوطني الرائد منذ نشأتها، تعمل شركة أجيليتي للمخازن العمومية اليوم على دعم الأولويات الاقتصادية للدولة ومواءمة جميع أنشطتها سواءً على المستوى الاستثماري أو التشغيلي بما يتماشى مع هذه الأولويات. هذه الاستراتيجية ستجعل من شركة أجيليتي للمخازن العمومية وجهة استثمارية تركز على القطاعات الصناعية غير النفطية الواعدة في الكويت، مدعومة بخطط استثمارية، وخبرة تشغيلية ذات مهنية عالية، وسجل رائد في تطوير المشاريع الكبرى، إلى جانب الانسجام الاستثماري مع التوجهات والسياسات الاقتصادية الحكومية ومواءمة تطورها. إن استثماراتنا البالغة أكثر من 100 مليون د.ك. في قطاع الخدمات اللوجستية في الكويت تؤكد قناعتنا بمميزات موقع الكويت الجغرافي الاستراتيجي، وبمناخ اقتصادها، وبوتيرة نمو سوق التجارة الإلكترونية فيها. ونفخر بدورنا الوطني في دعم تطوير بنية تحتية متقدمة للخدمات اللوجستية والصناعية، من شأنها تعزيز حركة التجارة، وتوفير فرص عمل محلية للكويتيين، والإسهام في جهود تنويع الاقتصاد الكويتي.»

إعلان بشأن توزيع الأرباح العينية

وافق مجلس إدارة «أجيليتي للمخازن العمومية» على توزيع أرباح عينية عن الربع الأول للعام 2025 من خلال توزيع أسهم في شركة «أجيليتي جلوبال بي إل سي»، تمثل نحو 20% من رأس المال المصدر للشركة. وبموجب شروط التوزيع المعتمدة، سيحصل المساهمون المستحقون على 82 سهم من شركة «أجيليتي جلوبال بي إل سي» مقابل كل 100 سهم يملكونه في شركة «أجيليتي للمخازن العمومية». ويأتي هذا التوزيع في إطار جهود الشركة المستمرة لتعظيم القيمة الاستثمارية للمساهمين، وزيادة سيولة تداول «أجيليتي جلوبال بي إل سي»، ورفع فرص إدراجه ضمن المؤشرات العالمية للأسهم.



طارق سلطان

التنظيمية، ومن أبرزها:

تنسيق مؤسسي دائم وعالي المستوى: تم تأسيس لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة تتولى متابعة مشاريع التنمية الاقتصادية والتنسيق مع الجهات المعنية، للمساهمة بالحوار التنموي الاقتصادي الفعال ومواءمة مشاريع الشركة مع الأولويات الاقتصادية للدولة وذلك من خلال التواصل والتفاعل الدائم مع الجهات الحكومية المختلفة.

تعظيم القيمة للمساهمين عبر توزيع أرباح عينية لجزء من حصة الشركة في «أجيليتي جلوبال بي إل سي» المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية: وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح عينية عبارة عن 20% من رأس مال شركة «أجيليتي جلوبال بي إل سي». ويهدف هذا الإجراء إلى توفير عائد ملموس للمساهمين، هذا التوزيع سيؤدي إلى زيادة نسبة التداول الحر لأسهم «أجيليتي جلوبال بي إل سي» بما يدعم سيولة السهم، وقيمتته السوقية، وفرص إدراجه في مؤشرات الأسهم الرئيسية. ويأتي هذا القرار في إطار التزام مجلس الإدارة المتواصل بتعزيز القيمة طويلة الأجل للمساهمين.

تطوير الكفاءات الوطنية: وفقاً للتوجه الاستراتيجي الجديد، ستعتمد الشركة على الكوادر الكويتية لتنفيذ خططها المستقبلية، وذلك من خلال مواصلة وتكثيف التزامها باستقطاب وتأهيل المواهب الوطنية وتعزيز وجودهم ضمن الشركة.

تحديث الهوية المؤسسية: تعزز الشركة في مرحلة لاحقة اعتماد هوية مؤسسية جديدة بما يعكس توجهها

أعلن مجلس الإدارة الجديد لشركة أجيليتي للمخازن العمومية ش.م.ك. اعتماد استراتيجية أعمال جديدة تقوم على فرص النمو التي تحملها التوجهات الجديدة في الاقتصاد الكويتي، من خلال تكريس دور الشركة ليكون محرك أعمال وطني يساهم في تحقيق الأولويات الاقتصادية الحكومية ويشارك في تطوير البنية التحتية في الدولة، بما في ذلك مبادرات رئيسية ضمن رؤية الكويت 2035.

مواءمة استراتيجية الشركة مع أولويات رؤية الكويت 2035

وفي ضوء التوجه الجديد، ستقوم «أجيليتي للمخازن العمومية» بتوجيه استثماراتها وتركيز نطاق أعمالها التشغيلية نحو دعم الأولويات الاقتصادية للدولة، ولتحقيق ذلك، تخطط الشركة لضخ استثمارات تتجاوز 100 مليون د.ك. حتى عام 2030، وهو ما يتناسب مع حجم الفرص الواعدة والمصحوبة بتوجهات اقتصادية داعمة لإشراك القطاع الخاص في التنمية والمشاركة في المشاريع التنموية الكبرى. كما ينسجم هذا التوجه الاستراتيجي مع أهداف تأسيس الشركة التي نص عليها المرسوم الأميري الصادر عام 1979م بهدف تطوير مشاريع المخازن والبنية التحتية في مناطق الصليبية والدوحة وميناء عبد الله.

القطاعات الاستثمارية المستهدفة: تضم القطاعات الاستثمارية المستهدفة أبرز القطاعات مساهمة في الناتج المحلي غير النفطي، وتشمل:

- دعم برامج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساهمة في مشاريع تطوير ميناء مبارك الكبير.
- المشاركة في تطوير المناطق الاقتصادية الجديدة في الكويت، مثل مشروع المنطقة الشمالية.
- تطوير الأنظمة الجمركية وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد في الكويت.
- التوسع في مشاريع العقارات الصناعية والمستودعات في الكويت.
- تطوير مشاريع إدارة النفايات الصناعية والبنية التحتية لإعادة التدوير في الكويت.
- المساهمة في مشاريع إنشاء مراكز البيانات الكبرى في الكويت.
- تعزيز استقرار واستدامة قطاعات الأمن الغذائي والرعاية الصحية في الكويت.

تنطلق هذه الاستراتيجية من الأساس المتين الذي بنته «أجيليتي للمخازن العمومية» عبر سنوات من الخبرة التنفيذية في تطوير المشاريع التنموية الكبرى في الكويت، ومن فهم عميق لطبيعة هذه السوق وتطوراتها، وهو ما يعزز من فاعلية هذا التوجه وجدواه التشغيلية والاستثمارية.

تحقيق الأهداف عبر جهود تنسيقية عالية المستوى وتوجيه الاستثمارات نحو تلك الأولويات في إطار توجهها لمواءمة أعمالها مع الأولويات الاقتصادية الحكومية، اعتمدت الشركة عدداً من الخطوات

أسباب التغير في قيمة العملات

6 عوامل مؤثرة
في رفع أو خفض
قيمة العملة

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الاعمال



يعتبر النقد (العملة) من الأدوات والوسائل المساهمة في الحصول على سلعة أو منتج معين. فإذا كانت السلعة المستهدفة توجد في أسواق خارجية، فإنه يستوجب الأمر تحويل عملة الشراء من المحلية إلى الخارجية لاقتنائها. وعادة ما يشار إلى قيمة العملة، بالنسبة لعملة أخرى، أي أن قيمة صرف الدولار الأمريكي اليوم هي 0.306 دينار كويتي، أي أنه يجب دفع 0.306 دينار للحصول على دولار أمريكي واحد. وكلما ارتفعت قيمة (البسط numerator - في هذه الحالة - فإنه يتطلب الأمر دفع قيمة أكبر - ولنقل 0.310 دينار كويتي للحصول على نفس الدولار الأمريكي. إذن أصبحت العملة كالبضاعة، التي ترغب بشرائها بأقل الأسعار، وتبحث عن بيعها بأسعار أفضل. إذن فما هي العوامل المؤثرة على أداء سوق العملات؟

قبل الخوض في غمار ذلك السؤال، ينبغي التأكيد على أهمية التكامل المجتمعي، وأن العالم أصبح اليوم كقرية صغيرة، تتقاطع فيه الاحتياجات والمصالح، بحيث أصبحت العمليات التبادلية سمة مهمة للعيش بشكل أفضل. وقد أصبح الأفراد بحاجة إلى صرف العملة المحلية والحصول على العملة الأجنبية لأسباب متعددة مثل، السياحة، العلاج، الدراسة، الهجرة، بالإضافة إلى التجارة أو الاستثمار. إن كل من تلك العمليات السابقة، لا يمكن تجاهلها ولا يمكن أن تنجح إلا بالحصول على العملة الأجنبية.

وبالعودة إلى أسباب تغير قيمة العملة مقارنة بالعملات الأخرى، فهي كثيرة والبعض منها مرتبط بالآخر، ومنها:

1 - أسعار الفائدة

عندما يقوم البنك المركزي أو الفيدرالي برفع أسعار الفائدة، فإنه تزداد جاذبية العملة الأجنبية للمستثمرين، مما يرفع من قيمتها، والعكس صحيح. وبعبارة أخرى، فإن ذلك يعني استقطاب المزيد من الأموال الأجنبية إلى تلك الدولة، ما يرفع من الطلب على العملة، وبالتالي رفع أسعارها. وعلى سبيل المثال، في حال إن قام الفيدرالي برفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة، فإن ذلك السلوك يرفع من قيمة الدولار الأمريكي.

2 - التضخم

عادة ما تكون العملات في الدول ذات التضخم المنخفض، تميل إلى ارتفاع قيمتها مقارنة بالدول ذات التضخم المرتفع، لأن قوتها الشرائية تكون

أقوى. وعلى العكس من ذلك، فإن لارتفاع التضخم أثره في تقليل الطلب على العملة والتي تؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمتها.

3 - الأداء الاقتصادي

ارتفاع الناتج القومي المحلي GDP، أو تحسن سوق العمل يعزز الثقة في العملة، ما يزيد من قيمتها. فالدول التي تصدر أكثر مما تستورد تحقق فائضاً تجارياً، مما يزيد الطلب على العملة ويرفع قيمتها. وعلى العكس من ذلك، فإن العجز التجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. كما أن تحسن مؤشرات اقتصادية أخرى، مثل انخفاض نسبة البطالة، زيادة الرواتب والأجور، أو النمو الاقتصادي، كلها عوامل تعزز الثقة في عملة الدولة، مما يزيد الطلب عليها.

4 - الاستقرار السياسي

بطبيعة الحال فإن الأزمات السياسية أو عدم الاستقرار يؤدي إلى بالضرورة إلى انخفاض قيمة العملة بسبب فقدان ثقة المستثمرين بالأمان. كما أن الأزمات المالية العالمية، التوترات الجيوسياسية، كلها عوامل مؤثرة على العملة والطلب عليها. وعلى سبيل المثال، فإن للأزمات الخارجية، أثرها الكبير في التأثير إيجاباً على الدولار الأمريكي، باعتباره من العملات الآمنة. ولعل خير دليل على أهمية الاستقرار السياسي، ما يحدث اليوم - يونيو 2025 - من اضطراب ما بين طهران-الكيان الإسرائيلي، في تغير أسعار عملات الدول المتأثرة.

5 - التدخلات الحكومية

الحكومات والبنوك المركزية قد تتدخل بشراء أو بيع العملة - ما يؤثر

على العرض والطلب - وذلك نحو تثبيت قيمتها أو تحقيق أهداف اقتصادية، مما يؤثر على سعر الصرف. على سبيل المثال، الصين تخفض قيمة اليوان أحياناً لتعزيز صادراتها. كما تسعى بعض الدول إلى زيادة العرض، مثل طباعة نقود جديدة، وذلك نحو تقليل قيمة عملتها.

6 - النشاط التجاري

يمكن أن تؤثر العلاقة التجارية للدولة مع بقية دول العالم أيضاً على نشاط عملتها. وعادة ما يكون لدى البلدان التي تصدر أكثر مما تستورد - المعروف باسم الفائض التجاري - عملات أقوى من تلك التي تعاني من عجز تجاري. كما يشكل زيادة الطلب على العملة الناتج عن نشاط الاستثمار أو التجارة، أثره في رفع قيمتها.

قالت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، بأنه في حال ارتفاع قيمة عملة محلية مقابل عملة أخرى، فإن ذلك يعني وجود تحسن كامن على الاقتصاد، وأن الطلب عليها أصبح أعلى في ذلك الوقت. كما تشير بأن القدرة الشرائية لاقتناء السلعة، مرتبطة بشكل أو بآخر بموضوع التغير في قيمة العملة، إلا أنه موضوع آخر يستحق الوقوف عنده مستقبلاً، وهو يعتمد على عوامل اقتصادية أخرى مثل التضخم في الأسعار بشكل أكبر.

وختاماً

واصل تحقيق نتائج مالية قوية

أرباح البنك الأهلي الكويتي - مصر
تنمو 42.3% إلى 1.3 مليار جنيه
مصري في الربع الأول 2025

خالد السلاوي:

• نولي أهمية خاصة لتطوير خطة التحول الرقمي باعتباره أحد المحركات الأساسية للنمو المستدام

من القيمة لعملائنا ويضمن ريادتنا المصرفية».

شهادات دولية

وكان البنك الأهلي الكويتي - مصر قد حصل خلال الربع الأول من العام الحالي على شهادة PCI DSS الإصدار 4.0.1 (معياري أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع الإلكتروني)، وهي شهادة دولية معتمدة تُمنح للكيانات التي تلتزم بأعلى معايير حماية البيانات. وقد تم منح الشهادة للبنك بعد اجتيازه لعمليات تدقيق شملت مراجعة شاملة للأنظمة والإجراءات التقنية المعتمدة في معالجة بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني. ويعكس الحصول على هذه الشهادة التزام البنك الكامل بلوائح وتعليمات البنك المركزي المصري، وستعزز من جهوده المستمرة لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال أمن المعلومات وحماية بيانات العملاء من أي تهديدات أو محاولات اختراق.

وتُعد شهادة PCI DSS خطوة مهمة في مسيرة البنك نحو ترسيخ ثقته في السوق المصرفي المصري، وتدعيم إستراتيجيته الرامية إلى تطوير خدماته الرقمية، مع ضمان أعلى درجات الأمان في التعاملات المصرفية، بما يوفر تجربة آمنة وموثوقة للعملاء.

وجاء هذا الإنجاز نتيجة التعاون الفعال بين مختلف الإدارات في البنك، ونتيجة لتوافر كوادر بشرية مؤهلة تمتلك الخبرات والمهارات التقنية اللازمة لتطبيق حلول أمنية متطورة.

كما كان البنك الأهلي الكويتي - مصر قد حصل سابقاً على شهادة ISO/IEC 27001:2013 في مجال نظم إدارة أمن المعلومات، ليصبح من بين البنوك المصرية القليلة الحاصلة على هذه الشهادة الدولية، مما يبرهن على تميزه في تطبيق ضوابط الحوكمة الأمنية وضمان سرية البيانات وتداولها باحترافية عالية.



علي معرفي:

• البنك نجح بتحقيق معدلات نمو قوية في جميع المؤشرات على مدار 10 أعوام

والعضو المنتدب للبنك الأهلي الكويتي - مصر، أن النتائج المالية المسجلة تؤكد صلابته المركز المالي ومرونة إستراتيجية البنك وخطط أعماله التشغيلية والإدارة الفعالة للمخاطر، مشيراً إلى أن البنك يولي أهمية خاصة لتطوير خطة التحول الرقمي باعتباره أحد المحركات الأساسية للنمو المستدام.

وأعرب السلاوي عن امتنانه للدور الفعال الذي يقوم به فريق العمل والتزامه بتحقيق نتائج مالية قوية ومواصلة تحقيق النجاحات، من خلال تنوع مصادر الإيرادات، بحيث بلغت أرباح البنك قبل الضريبة 1.7 مليار جنيه مصري بعد استبعاد فروق التقييم.

وأوضح السلاوي، «سنواصل العمل على ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة تعمل على دعم الاقتصاد المصري، وتقديم حلول مصرفية متكاملة وأمنة تلبي احتياجات جميع فئات العملاء، وستظل نظرتنا المستقبلية يسودها التفاؤل بشأن تحسن الوضع الاقتصادي، بفضل الجهود المبذولة من قبل الحكومة والبنك المركزي المصري وسعيهما الدؤوب نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقاً».

وأشار السلاوي إلى أن البنك يمتلك خطة طموحة تهدف إلى الانتشار الجغرافي المدروس من أجل زيادة حصته السوقية، وزيادة قاعدة عملائه في جميع أنحاء مصر، لافتاً إلى افتتاح أحدث فروع البنك بحي بالم هيلز بمدينة السادس من أكتوبر مؤخراً لتصل شبكة فروعه إلى 46 فرعاً والتي تغطي 18 محافظة.

وأفاد «من ضمن أولويتنا الإستراتيجية الاستثمار في تحسين مستوى الخدمة لتقديم تجربة بنكية متميزة على جميع القنوات المصرفية من خلال دراسة متغيرات السوق وأولويات العملاء، بما يحقق أكبر قدر

أعلن البنك الأهلي الكويتي - مصر تحقيق نتائج مالية قوية خلال الربع الأول من عام 2025، حيث سجل صافي أرباح 1.3 مليار جنيه مصري بنسبة نمو 42.3% للفترة المنتهية في 31 مارس 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بعد استبعاد فروق التقييم. كما ارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة 26.2% ليلبلغ 1.8 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 1.4 مليار جنيه مصري عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

وتمكن البنك في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة من تحقيق زيادة في إجمالي الأصول بنهاية الربع الأول من العام الحالي بنسبة قدرها 10.2% لتصل إلى 156 مليار جنيه مصري مقارنة مع 141.6 مليار جنيه مصري بنهاية عام 2024. وشهد إجمالي ودائع العملاء ارتفاعاً بنسبة 12% إلى 134.1 مليار جنيه مصري مقابل 119.9 مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر 2024، وزادت محفظة القروض بنسبة 15.8% لتبلغ 80.2 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 69.3 مليار جنيه مصري بنهاية عام 2024، وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 2.04% بنهاية مارس 2025 مقارنة بـ 1.74% في نهاية ديسمبر 2024.

وتعقيباً على هذه النتائج المتميزة، صرح علي معرفي رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر: «نحج البنك على مدار عشرة أعوام في تحقيق معدلات نمو قوية على مستوى جميع مؤشرات الأداء على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تطلبت اتباع نهج حذر لضمان تحقيق نجاح مستدام وأهداف توسعية داخل القطاع المصرفي المصري».

وأكد معرفي أن البنك يلتزم بمسؤوليته المجتمعية كجزء لا يتجزأ من إستراتيجيته بالقطاع المصرفي المصري، حيث يواصل جهوده بإطلاق العديد من المبادرات المجتمعية المختلفة، بالإضافة إلى مساهماته العديدة في تطوير قطاعي التعليم والصحة. ولفت معرفي إلى أن البنك الأهلي الكويتي - مصر سيواصل العمل على دعم الخطط التنموية في جمهورية مصر العربية بالتعاون مع الجهات المعنية، منوهاً إلى أنه مستمر بتوفير التمويلات اللازمة لمساعدة العملاء من الأفراد والشركات في تنفيذ عملياتهم وتطوير أنشطتهم، مما يؤدي إلى زيادة الثقة به كشريك مصرفي مفضل في القطاع المصرفي المصري.

وتابع معرفي أن البنك الأهلي الكويتي - مصر يحظى بثقة العديد من الجهات والمؤسسات العالمية، وهو ما يظهر من خلال الفوز بالعديد من الجوائز التي تؤكد قدرته على تلبية احتياجات جميع العملاء، ومواكبة التطورات في الصناعة المصرفية، مما يساعده على الارتقاء بمكانته التنافسية في القطاع المصرفي، معرباً عن شكره للبنك المركزي المصري والحكومة المصرية على دعمهم الدائم للبنك والقطاع المصرفي، وواضعا جميع إمكانات البنك في سبيل المساهمة بنجاح الخطط المستقبلية لتعزيز النشاط الاقتصادي في الدولة وتحقيق رؤية مصر 2030 التنموية في مختلف القطاعات.

صلابة ومرونة

من جهته، أكد خالد السلاوي الرئيس التنفيذي

ضمن قائمة «فوربس» لأقوى 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط

«بوبيان» الثالث محلياً على مستوى القطاع المصرفي من حيث القيمة السوقية والأصول والربحية



بوبيان Boubyan

واصل بنك بوبيان ترسيخ حضوره في المشهد الاقتصادي وتعزيز موقعه الريادي إقليمياً بتواجده ضمن قائمة «فوربس» العالمية لأكبر 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2025، ليأتي في المركز الثالث محلياً على مستوى مستوى القطاع المصرفي، بقيمة سوقية بلغت 9.7 مليار دولار أمريكي وحجم أصول بلغ 30.6 مليار دولار أمريكي.

كما جاء البنك في المركز الـ 61 إقليمياً ضمن نفس القائمة، متقدماً بـ 3 مراكز عن تصنيف عام 2024، في تأكيد جديد على مكانته الريادية ومثانة مركزه المالي وتميز علامته التجارية، فضلاً عن تعزيز قيمته السوقية على مستوى المنطقة.

وتضم قائمة فوربس أبرز الشركات والمؤسسات المدرجة من مختلف القطاعات، استناداً إلى تقييم دقيق يشمل الأداء المالي والتشغيلي والقيمة السوقية واستدامة النمو، في تأكيد جديد على مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي الإسلامي.

مرونة في الأداء... وتوازن في النمو

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان، عادل الماجد «يُمثل تواجدها المستمر ضمن قائمة فوربس لأكبر 100 شركة مدرجة على مستوى الشرق الأوسط 2025 دلالة واضحة على نجاح النموذج المؤسسي الذي ننتهجه في بنك بوبيان، والقائم على تحقيق التوازن بين التوسع المدروس والنمو المتواصل من جهة، وبين ضبط الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وهو ما انعكس في نتائجنا الإيجابية والأداء المستدام رغم التحديات التي شهدتها الأسواق الإقليمية والعالمية خلال الفترات الماضية.»

وأضاف أن التقدم المحقق في تصنيف هذا العام مقارنة بالعام الماضي يعكس المسار التصاعدي للبنك، بدعم من النمو القوي في عملياته التشغيلية، وتعزيز قاعدة عملائه، وزيادة حضوره في الأسواق الإقليمية، مؤكداً أن البنك يواصل تنفيذ خطته التوسعية بكفاءة، مع المحافظة على جودة الأصول وتحقيق عوائد مستدامة تعزز من ثقة المستثمرين واستقراره المالي طويل الأمد. وأوضح أن بنك بوبيان نجح في تعزيز مركزه المالي عبر تنويع مصادر الإيرادات، إلى جانب المحافظة على جودة الأصول وفعالية إدارة المخاطر ونمو أعماله على مستوى مختلف الأنشطة المصرفية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية العالمية، ويعزز من قدرة البنك على تحقيق استدامة طويلة الأمد في أدائه التشغيلي والمالي.

استراتيجية واضحة للنمو المستقبلي

وأكد الماجد «لا شك أن ما تم إنجازه ولامسناه من نتائج على مختلف الأصعدة يعود إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية «بوبيان 2028»، والتي تمثل خارطة طريق واضحة ترتكز على أربعة محاور رئيسية تشمل: التوسع المدروس، وتقديم الحلول المصرفية الرقمية، ورفع كفاءة التشغيل، والاستدامة بمفهومها الشامل. وقد شكلت هذه الركائز قاعدة صلبة مكنت البنك من مواكبة المتغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية، ومواجهة التحديات بثقة، وتحقيق مستويات أداء مستدامة تخدم مساهميه وعملاءه على حد سواء.»

وحول الريادة الرقمية والاستثمار في التقنيات الحديثة، أضاف «نعمل بصورة مستمرة لإحداث نقلة نوعية واضحة في كيفية الاستثمار في التقنيات المتطورة وبناء شراكات استراتيجية مع الجهات الرائدة في مجال التكنولوجيا، بهدف تطوير حلول ذكية ومبتكرة تُسهم في إثراء تجربة العميل وتعزيز كفاءة العمليات. وينطلق هذا التوجه من قناعة راسخة بأن الابتكار لم يعد خياراً بل أصبح ركيزة أساسية تدعم مكانة البنك كمؤسسة مصرفية سباقة تتبنى توجهات المستقبل وتضع الابتكار في قلب كل قرار.»

ريادة عن استحقاق واستعداد دائم للمستقبل

وأشار الماجد إلى أن الأداء المالي القوي والمركز التشغيلي المتميز مكن بنك بوبيان من تعزيز مكانة علامته التجارية كإحدى العلامات الأسرع نمواً والأكثر تأثيراً في قطاع الصيرفة الإسلامية على مستوى المنطقة والعالم، وهو ما يعكس حجم الثقة التي يحظى بها البنك من مختلف شرائح العملاء والمستثمرين، ويمثل امتداداً لرؤية البنك في تقديم تجربة مصرفية متكاملة تركز على الجودة، والابتكار، والتطوير المستمر للخدمات والمنتجات المصرفية بما يلبي تطلعات العملاء.

واستكمل قائلاً «كما يواصل البنك استثمار موارده وخبراته لتحقيق المزيد من النجاحات خلال المرحلة المقبلة، مستندين إلى قاعدة متينة من كفاءاتنا البشرية المؤهلة، ومواكبة التقنيات المالية الحديثة، مع التزام تام بقيم الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، بما يضمن الجاهزية للتعامل مع متغيرات السوق واحتياجات المستقبل، مع المحافظة على مبادئ الحوكمة التي تُشكل جوهر سياساتنا التشغيلية، ما يعزز من مساهمتنا في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي يتمتع بثقة الأسواق العالمية.»

واختتم الماجد تصريحه متوجهاً بالشكر إلى جميع من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز وغيره من الإنجازات التي وضعت بوبيان في مقدمة العمل المصرفي، مؤكداً أن تحقيق أي تميز ونجاح إنما يعتمد في المقام الأول على فريق العمل الاحترافي والجهود المخلصة من أجل النجاح.



عادل الماجد:

- تأكيد جديد على مكانة المركز المالي للبنك والقدرة على مواصلة النمو والتميز
- البنك تقدم بـ 3 مراكز إقليمياً عن تصنيف العام الماضي
- القيمة السوقية بلغت 9.7 مليار دولار أمريكي وحجم أصول بلغت 30.6 مليار دولار وصافي ربح 316 مليون دولار

الكويت توقع بروتوكول تعديل اتفاقية تجنب الازدواج تجنب الازدواج الضريبي وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع جمهورية النمسا



وقعت الكويت بروتوكول تعديل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال ولتعزيز العلاقات الاقتصادية مع جمهورية النمسا، حيث وقع عن الجانب الكويتي سفير دولة الكويت لدى جمهورية النمسا طلال سليمان الفصام، وعن الجانب النمساوي وزير الدولة في وزارة المالية باربارا آينغر ميدل. يهدف البروتوكول إلى تعزيز التعاون الضريبي بين البلدين الصديقين وتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات وتسهيل حركة تدفق رؤوس الأموال بين الجانبين، كما يسعى إلى تعزيز الشفافية في التعاملات المالية من خلال تبادل المعلومات الضريبية بشكل أكثر فعالية بما يحقق أهداف البلدين الصديقين في التعاون الضريبي، ويسهم البروتوكول في تعزيز العلاقات الاقتصادية عبر تسهيل الإجراءات الضريبية وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين بما يضمن بيئة ضريبية مستقرة، ومن جانب آخر يواكب المتغيرات والمتطلبات العالمية في المجال الضريبي من خلال تحديث الأنظمة الضريبية بما يتوافق مع المعايير الدولية الحديثة وضمن الامتثال الضريبي الفعال. ومن الجدير بالذكر، أن وزارة المالية بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتصديق بروتوكول تعديل الاتفاقية وذلك وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في دولة الكويت تمهيداً لدخوله حيز النفاذ.

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2025

هل تؤيد فصل بورصة الكويت عن الإجازات والعطل الرسمية للدولة وتقليصها 50% أو أكثر؟

السؤال

هل تؤيد فصل بورصة الكويت عن الارتباط بالعطل والإجازات الرسمية للدولة، وتقليص فترات التوقف والعطل بنسبة 50% لتجنب تجميد السوق وإغلاقه لفترات طويلة؟

نعم

لا

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة. ونطرح في استبيان يونيو 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «طول فترات العطل والإجازات الرسمية». ففي ظل التطور التكنولوجي والتقني والتداول عن بعد، وارتفاع مستوى قطاع الوساطة تقنياً وفنياً، أصبح بالإمكان التداول من أي مكان في العالم، وذلك من باب مواكبة الأسواق والنظم العالمية، ولتعزيز تنافسية البورصة وتعظيم جاذبيتها للسيولة لا سيما المؤسسية والأجنبية.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

فائض تجارة الكويت مع اليابان يسجل 39.18 مليار «ين»



كشفت بيانات رسمية تراجع قيمة فائض الميزان التجاري لصالح دولة الكويت مع اليابان خلال شهر مايو 2025 بنحو 52.7 % سنوياً؛ لتراجع الصادرات الكويتية وزيادة وارداتها من اليابان.

سجلت الكويت فائضاً تجارياً لصالحها مع اليابان في الشهر المنصرم بقيمة 39.18 مليار ين (270.32 مليون دولار)، مقارنةً بـ 82.77 مليار ين (571.06 مليون دولار) خلال مايو 2024؛ وذلك وفق التقرير الشهري لوزارة المالية اليابانية الصادر الأربعاء.

ضغط على الفائض التجاري لصالح الكويت تراجع حجم صادراتها إلى اليابان في مايو المنصرم بنسبة 34.7 % عند 67.08 مليار ين (462.81 مليون دولار)، مقارنةً بمستواها في الشهر ذاته من عام 2024 البالغ 102.79 مليار ين (709.19 مليون دولار).

وإلى جانب ذلك، فقد ارتفع حجم واردات الكويت من اليابان 39.3 % عند 27.90 مليار ين (192.49 مليون دولار)، علماً بأنه كان يبلغ في مايو 2024 نحو 20.02 مليار ين (138.13 مليون دولار). وذكرت البيانات أن الشرق الأوسط سجل فائضاً تجارياً لصالحه مع اليابان في الشهر المذكور بقيمة 600.24 مليار ين (4.14 مليار دولار)، بتراجع 27.9

% عن قيمته في مايو 2024 البالغة 832.14 مليار ين (5.74 مليار دولار). وضغط على الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان انخفاض حجم صادراته إلى الأخيرة 18.5 % إلى 898.19 مليار ين (6.20 مليار دولار)؛ تزامناً مع

ارتفاع وارداته من اليابان 10.4 % عند 297.95 مليار ين (2.06 مليار دولار). وأظهر التقرير، تراجع عجز الميزان التجاري لليابان في الشهر الماضي بنسبة 48 % عند 637.61 مليار ين (4.40 مليار دولار)، مقابل 1.23 تريليون ين (8.45 مليار

دولار) عجزاً في مايو 2024. يأتي ذلك لتراجع حجم واردات اليابان في مايو 2025 بنسبة 7.7 % سنوياً عند 8.77 تريليون ريال (60.51 مليار دولار)، فيما انخفضت الصادرات 1.7 % إلى 8.13 تريليون ريال (56.09 مليار دولار).

التضخم في المملكة المتحدة يتباطأ إلى 3.4 % خلال مايو 2025

بلغ تراجع معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة 3.4 % خلال شهر مايو مقارنةً بنحو 3.5 % في أبريل الماضي. وجاء ذلك وفق بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني، وفي وقت سابق من هذا الشهر، أقر مكتب الإحصاء بأن قراءة أبريل كانت مرتفعة بمقدار 0.1 نقطة مئوية بسبب خطأ في بيانات الضرائب الحكومية، لكنه لم يعدّل الأرقام المنشورة، بل اعتمد البيانات المصححة في أرقام مايو.

ويتوقع معظم المحللين أن يبقى بنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه يوم غد الخميس، رغم أن بعض أعضاء لجنة السياسة النقدية أبدوا تحفظهم تجاه الافتراضات الأساسية للبنك بشأن محدودية تأثير التضخم المرتفع في سلوك التسعير في المستقبل.

وكان البنك قد خفض سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية إلى 4.25 % في الثامن من مايو الماضي، عبر تصويت منقسم، حيث دعم عضوان خفصاً أكبر، فيما أيد عضوان آخران ومن بينهم كبير الاقتصاديين هيو بيل الإبقاء على الفائدة دون تغيير، مشيرين إلى أن هذا القرار قد يكون «توقفاً مؤقتاً» وليس نهاية لمسار التيسير النقدي.

وقد أشار بيل الشهر الماضي إلى أن وتيرة خفض الفائدة تسير بسرعة كبيرة بالنظر إلى الضغوط القوية الناتجة عن نمو الأجور، التي لا تزال تؤثر في التضخم.

وترجح الأسواق المالية بنسبة 87 % أن يبقى البنك سعر الفائدة دون تغيير في اجتماعه هذا الأسبوع، مع تسعير خفضين إضافيين بمقدار ربع نقطة مئوية بحلول نهاية العام.

ويتوقع بنك إنجلترا أن يبلغ التضخم نروته عند 3.7 % في وقت لاحق من هذا العام، رغم أن بعض الاقتصاديين يرون أن قراءة أبريل قد تمثل ذروة هذا الارتفاع، بينما يشكّل تصاعد الصراع في الشرق الأوسط خطراً على استقرار الأسعار، في ظل الزيادات الأخيرة في أسعار النفط.

بنك إندونيسيا يثبت أسعار الفائدة وسط توقعات بتيسير نقدي



التباطؤ الاقتصادي. ومن جانب آخر، تراجع معدل التضخم نحو الحد الأدنى من نطاق البنك المستهدف، متوقعاً أن يبقى حول 2 % خلال العام، مدفوعاً بانخفاض أسعار الغذاء وضعف النمو. ورغم أن ارتفاع أسعار النفط يشكل خطراً على التضخم، فإن تأثيره يُقدّر بنحو 0.2 % فقط، مما يترك مجالاً أمام البنك لمواصلة سياسة التيسير النقدي.

فيما تشير الأسواق إلى احتمال خفض 75 نقطة أساس بحلول الربع الأول من 2026، يبقى القرار مرهوناً بتطورات الاستثمار والتجارة. ورغم تباطؤ نمو الصادرات، فإن استقرار التدفقات المالية وتحسن قيمة الروبية قد يمنح البنك فرصة لإجراء تخفيضات بشكل أكثر مرونة.

أبقى بنك إندونيسيا على سعر الفائدة الرئيسي عند 5.5 %، مشيراً إلى استقرار الروبية الإندونيسية والظروف الاقتصادية العالمية. ورغم حالة عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية والتوترات الجيوسياسية، ألمح البنك إلى إمكانية خفض الفائدة في وقت لاحق من العام لدعم النمو الاقتصادي.

وفي ظل تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول إلى 4.9 % مقارنةً بمعدل 5 % في الربع السابق، تبدو الظروف الاقتصادية مهيأة لتوجه البنك نحو خفض الفائدة.

وقد أطلقت الحكومة حزمة تحفيزية بقيمة 1.5 مليار دولار تشمل دعم الأجور وتخفيضات على أجور النقل ومساعدات نقدية وغذائية، لتخفيف وطأة

ضمت شركات كويتية عديدة أبرزهم «الوطني» و«بيتك» و«زين» و«أجيلتي»

أقوى 100 شركة

في الشرق الأوسط لعام 2025



شهدت أقوى 100 شركة عامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجعاً طفيفاً في صافي أرباحها خلال العام الماضي، بنسبة 1.2% لتسجل 237.4 مليار دولار. كما انخفضت قيمتها السوقية بنسبة 3.6% لتصل إلى 3.5 تريليون دولار، حسب إغلاق الأسواق في 25 أبريل 2025. مع ذلك، نمت المبيعات لـ 100 شركة بنسبة 12.2% لتسجل 1.1 تريليون دولار، ومجموع أصول بنحو 5.4 تريليون دولار مقارنة بـ 4.9 تريليون دولار في قائمة العام السابق، بمعدل نمو 10.8%.

ما تزال دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن على القائمة بتمثيلها 91 شركة، تتصدرها الإمارات بـ 33 شركة، تليها السعودية بـ 30 شركة، وقطر بـ 12 شركة. كما تضم القائمة 10 شركات من الكويت، و4 شركات لكل من المغرب وسلطنة عُمان، و3 شركات من مصر، وشركتين لكل من الأردن والبحرين.

تصدر أرامكو السعودية القائمة بقيمة سوقية بلغت 1.7 تريليون دولار، وأرباح بنحو 106.2 مليار دولار، تليها الشركة العالمية القابضة (IHC) في المركز الثاني، ثم مجموعة (QNB) والبنك الأهلي السعودي في المركز الثالث. ويُعد قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تمثيلاً بـ 45 شركة، يليه قطاعا الصناعة والاتصالات بـ 9 شركات لكل منهما. مع ذلك، لا يزال قطاع الطاقة، ممثلاً بـ 6 شركات، الأكثر ربحية بنحو 114 مليار دولار، بفضل أرامكو.

تضم قائمة العام الحالي 5 شركات جديدة، منها 4 شركات مدرجة حديثاً، هي: أوكيو للاستكشاف والإنتاج العُمانية، ولولو للتجزئة القابضة، وأجيلتي جلوبال، وإن إم دي سي إينيرجي. كما انضمت شركة سابك السعودية مجدداً إلى القائمة، بعد تحقيقها ربحاً بنحو 993 مليون دولار في عام 2024، مقارنة بخسارة 102.5 مليون دولار في عام 2023.

1. أرامكو السعودية
2. الشركة العالمية القابضة (IHC)
3. مجموعة QNB
3. البنك الأهلي السعودي
5. مصرف الراجحي
6. بنك الإمارات دبي الوطني
7. بنك أبوظبي الأول
8. مجموعة stc
9. بيت التمويل الكويتي
10. بنك أبوظبي التجاري
11. أبوظبي الوطنية للطاقة (مجموعة طاقة)

11. أدنوك للغاز
13. مجموعة e&
14. سابك
14. ألفا ظبي القابضة
16. الشركة السعودية للكهرباء
16. بنك الرياض
18. بنك الكويت الوطني
19. إعمار العقارية
20. هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا)
21. البنك السعودي الأول
22. بنك دبي الإسلامي
23. المشرق
24. شركة التعدين العربية السعودية

86. دار الأركان
87. بنك الدوحة
88. مجموعة بنك (ABC)
89. العربية للطيران
89. شركة مناجم الفوسفات الأردنية
91. شركة المملكة القابضة
92. QNB مصر
93. مجموعة البنك الأهلي الكويتي (ABK)
93. مصرف الشارقة الإسلامي
95. بنك الفجيرة الوطني (NBF)
96. شركة أديس القابضة
96. فيرتيغلوب
98. صحار الدولي*
99. زين السعودية
100. البنك الأهلي

المنهجية

جمع فريق البحوث المعلومات والبيانات المالية من القوائم المجمعة للشركات، وأسواق المال الرئيسية في دول المنطقة. وصنفت الشركات العامة وفقاً للمعايير الآتية بأوزان نسبية متساوية: المبيعات، وإجمالي الأصول، وصافي الأرباح لعام 2024، بالإضافة للقيمة السوقية التي تم حسابها بناء على إغلاق الأسواق في 25 أبريل 2025. وقد حصلت الشركات التي تساوت في إجمالي النقاط على الترتيب نفسه.

في حين استبعدت الشركات التي لم تفصح عن قوائمها المالية المجمعة والمدققة لعام 2024، حتى 25 أبريل 2025. كذلك اعتمدت أسعار صرف العملات الأجنبية في التاريخ نفسه.

57. مجموعة الدكتور سليمان الحبيب للخدمات الطبية
58. أدنوك للإمداد والخدمات
59. بنك الجزيرة
60. شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)
61. بنك بوبيان
62. بنك دخان
63. اتصالات المغرب
64. الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)
65. مجموعة صافولا
66. بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك)
67. عُمانتل
68. ألنيوم البحرين (البا)
69. التعاونية للتأمين
70. أجيلتي
71. بوبا العربية
72. ناقلات
73. أوكيو للاستكشاف والإنتاج*
74. solutions by stc
75. لولو للتجزئة القابضة*
76. الدولي الإسلامي (QIIB)
77. أجيلتي جلوبال*
78. البنك التجاري الكويتي (التجاري)
79. السويدي اليكترك
79. قطر للوقود (وقود)
81. بنك الخليج
82. إن إم دي سي إينيرجي*
83. علم
84. شركة مشاريع الكويت (القابضة) - كيبكو
85. مجموعة بنك برقان

(معادن)
25. مصرف الإنماء
26. التجاري وفا بنك
27. مصرف أبوظبي الإسلامي
28. BSF
29. البنك العربي الوطني
30. الدار العقارية
31. إعمار للتطوير
32. مصرف قطر الإسلامي (المصرف)
33. مجموعة Ooredoo
34. بروج
35. مجموعة زين
36. البنك العربي
37. صناعات قطر
38. بنك البلاد
39. مجموعة البنك الشعبي المركزي
39. أدنوك للحفر
41. الإمارات الإسلامي
42. اتحاد اتصالات (موبايلي)
42. المراعي
44. بيورهيلث القابضة
45. البنك التجاري الدولي (CIB)
46. بنك دبي التجاري
47. البنك التجاري
48. مجموعة NMDC
49. مجموعة موانئ أبوظبي
50. بنك الريان
50. بنك أفريقيا
52. أكوا باور
53. البنك السعودي للاستثمار
54. أدنوك للتوزيع
55. شركة سابك للمغذيات الزراعية
56. بنك مسقط

مجلس الشيوخ الأمريكي يقر قانون GENIUS لتنظيم إصدار وتداول العملات الرقمية المستقرة



أقر مجلس الشيوخ الأمريكي تشريعاً ينظم إصدار وتداول العملات الرقمية المستقرة، في خطوة تُعد انتصاراً كبيراً لصناعة العملات المشفرة، رغم بروز مخاوف من تضارب مصالح حزبي تتعلق بمشاريع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في هذا المجال.

وصوت المجلس بأغلبية 68 مقابل 30 لصالح قانون «التوجيه والتأسيس للابتكار الوطني في العملات المستقرة الأمريكية»، المعروف اختصاراً باسم GENIUS، والذي يضع إطاراً تنظيمياً لهذه العملات، ما يمنح الشرعية لاستخدامها من قبل المُصدِّرين والجهات الحافظة لها. وحظي مشروع القانون بدعم من الحزبين، وينتقل الآن إلى مجلس النواب للتصويت عليه.

وكان من المتوقع تمرير التشريع قبل التصويت، الثلاثاء، بعدما اجتاز عتبة إجرائية الأسبوع الماضي بأغلبية مماثلة بلغت 68 مقابل 30، حيث صوت 18 عضواً ديمقراطياً ضد توجه حزبهم للمضي قدماً في دعم مشروع القانون.

تضارب مصالح

وتعرض التشريع لعقبة مؤقتة الشهر الماضي، بعدما سحب بعض الديمقراطيين في مجلس الشيوخ دعمهم، عقب إعلان صندوق استثماري مدعوم من الإمارات عزمه ضخ استثمار بقيمة ملياري دولار في شركة «بينانس» باستخدام عملة مستقرة طورتها شركة «وورلد لبريتي فاينانشال» التابعة لعائلة ترامب.

وكان بعض أعضاء الحزب الديمقراطي في المجلس يسعون لإدراج تعديل ضمن القانون يمنع الرئيس وأفراد عائلته من تحقيق مكاسب مالية من العملات المستقرة، غير أن هذا البند استُبعد في نهاية المطاف من النسخة النهائية للتشريع.

إلا أن القانون يتضمن مادة تنص على منع أعضاء

من إدارة ترامب، أن يحققوا له مكاسب مالية شخصية عبر أنشطته التجارية.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد كشفت مؤخراً أن شركة «وورلد لبريتي» تضم في صفوفها عدة مستثمرين أجانب، مشيرة إلى أنهم يُمنعون بموجب القانون الفيدرالي من التبرع لحملة ترامب الانتخابية.

وفي هذا السياق، طلبت السيناتورة إليزابيث وارن (من ماساتشوستس) والسيناتور جيف ميركلي (من أوريغون)، من مكتب الأخلاقيات الحكومية في الولايات المتحدة فتح تحقيق في صفقة شركة MGX مع «وورلد لبريتي»، معتبرين أنه إذا اكتملت، فإنها «ستشكل تضارباً مذهلاً في المصالح، وقد تمثل انتهاكاً للدستور، وتفتح أبواب الحكومة الأمريكية لتأثير أجنبي خطير، بما في ذلك احتمال مقايضة المصالح، بما يهدد الأمن القومي».

الكونغرس وعائلاتهم من تحقيق أرباح من العملات المستقرة.

وعارض اثنان من أعضاء الحزب الجمهوري، هما السيناتور جوش هاولي (من ميزوري) والسيناتور راند بول (من كنتاكي)، مشروع القانون خلال التصويت الإجمالي الأسبوع الماضي. إذ يعارض بول فكرة تنظيم هذه الصناعة من حيث المبدأ، فيما أعرب هاولي عن قلقه من أن التشريع يُعد «هدية ضخمة لشركات التكنولوجيا الكبرى»، تتيح لها «إصدار عملات مستقرة دون أي نوع من الضوابط».

ويأتي هذا التشريع في وقت تعمق فيه شركات ترامب العائلية استثماراتها في سوق العملات الرقمية، ما يفتح الباب أمام طرق متعددة يمكن من خلالها للمستثمرين الأجانب وغيرهم، ممن قد يسعون للحصول على امتيازات

السويد تخفض الفائدة إلى 2% وسط تباطؤ الاقتصاد وتراجع التضخم

خفض البنك المركزي السويدي معدل الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2%، في خطوة تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بعد انكماش بنسبة 0.2% خلال الربع الأول من العام، وتباطؤ التضخم إلى 0.2% في مايو على أساس سنوي.

ضغوط داخلية وخارجية

وأشار البنك إلى احتمال إجراء خفض إضافي في وقت لاحق من هذا العام، مشدداً على أن توقعات النمو والتضخم لا تزال غير مؤكدة، في ظل تباطؤ استهلاك الأسر داخلياً، وتضخم المخاطر الجيوسياسية خارجياً، خاصة في الشرق الأوسط. وقال البنك في بيانه إن «الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ العام الماضي فقد زخمه»، مضيفاً أن التضخم جاء أقل من التوقعات السابقة.

وسجل مؤشر CPIF وهو المقياس المعدل الذي يستخدمه البنك لتوجيه سياسته النقدية، نسبة 2.3% أي قرب الهدف المحدد عند 2%، ما منح البنك هامش تحرك نحو مزيد من التيسير.

الأسواق تتربص بالمركزي الأمريكي

ويأتي قرار السويد قبل ساعات من إعلان مرتقب من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي من المتوقع أن يبقى على الفائدة دون تغيير، ما يعزز التباين بين المسارين النقديين في البلدين.

رغم أن خفض الفائدة السويدي كان متوقعاً على نطاق واسع، يرى اقتصاديون في بنك نورديا أن البنك المركزي ليس في عجلة من أمره لمزيد من التخفيضات، مشيرين إلى أن التعافي «قد يستمر تدريجياً، ما يقلل الحاجة إلى تحفيز إضافي».



استطلاع رأي : 65% من الأمريكيين يعتقدون أن الرسوم الجمركية تضر أوضاعهم المالية

Country	tariff burden	Reciprocal tariffs
China	67%	34%
European Union	39%	20%
Vietnam	90%	46%
Taiwan	64%	32%
Japan	46%	24%
India	52%	26%
South Korea	50%	25%
Thailand	72%	36%
Switzerland	61%	31%
Indonesia	64%	32%
Malaysia	47%	24%
Cambodia	97%	49%
Nicaragua		
Norway		
Costa Rica		
Jordan		
Dominican Republic		
United Arab Emirates		
New Zealand		
Argentina		
Ecuador		
Guatemala		

أفاد 7% آخرون بأن الرسوم الجمركية لن يكون لها أي تأثير، بينما لم يحدد 10% منهم موقفهم بشأن هذه القضية.

ارتفاع الأسعار يقض مضاجع الأمريكيين

واتفق جميع المشاركين في الاستطلاع تقريباً نحو 97% على ارتفاع الأسعار خلال العام الماضي في فئة واحدة على الأقل من النفقات، وكان الأمريكيون الأكثر عرضة لملاحظة ارتفاع أسعار البقالة إذ أقر نحو 91% من المشاركين بأنها شهدت ارتفاعاً.

وأوضح 75% من المشاركين بأن تناول الطعام في الخارج قد شهد ارتفاعاً في الأسعار، فيما كشف 59% منهم أن أسعار البنزين قد سجلت ارتفاعاً، ورأى 52% منهم أن المنتجات الاستهلاكية شهدت ارتفاعاً في الأسعار. السيارات وخدمات السيارات هي الأخرى شهدت زيادة في الأسعار بحسب 47% من المشاركين، وقال 40% من المشاركين إن السفر شهد ارتفاعاً في الأسعار، فيما قال 39% إن الخدمات المنزلية وخدمات العناية الشخصية قد ارتفعت أسعارها. وأجري استطلاع الرأي بين 2 و5 مايو 2025 وشارك فيه 1034 شخصاً.

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة العديد من التحديات من تضخم مرتفع إلى ارتفاع أسعار الفائدة، والآن تأتي الرسوم الجمركية الصارمة ومخاوف الركود وتقلبات السوق والحرب التجارية ليستمر شعور الأمريكيين بأن اقتصادهم يسير في الاتجاه الخاطئ.

وتشير نتائج استطلاع رأي لبنكريت إلى أن الكثيرين لا يشعرون بتحسّن حتى بعد انتخاب إدارة جديدة لمساعدتهم على التعافي من ارتفاع الأسعار.

رؤية الأمريكيين لاقتصاد بلادهم

ويرى الأمريكيون أن اقتصاد بلادهم يقف على أرض هشة، إذ وجد استطلاع الرأي أن معظم الأمريكيين نحو 56% يعتقدون أن الاقتصاد الأمريكي يسير في الاتجاه الخاطئ، مقابل 26% يقولون إنه يسير في الاتجاه الصحيح، و17% يقولون إنهم لا يعرفون.

الأمريكيون أكثر تشاؤماً بشأن الرسوم الجمركية

يتوقع ما يقرب من 2 من كل 3 أمريكيين أي نحو 65% أن الرسوم الجمركية ستؤدي إلى تدهور أوضاعهم المالية الشخصية، مقابل 18% يقولون إنها ستحسن أوضاعهم المالية، فيما

صادرات اليابان تسجل أول انخفاض منذ 8 أشهر وسط أعباء الرسوم الجمركية



تراجعت الصادرات اليابانية في شهر مايو للمرة الأولى منذ ثمانية أشهر، وسط تحمّل شركات صناعة السيارات الكبرى مثل «تويوتا» لتكاليف الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضتها الولايات المتحدة، ويُتوقع أن يُفاد فشل طوكيو في التوصل إلى اتفاق تجاري مع واشنطن هذا الأسبوع الضغوط على اقتصادها الهش.

رئيس الوزراء الياباني شيجيرو إيشيبا صرّح عقب قمة مجموعة السبع في كندا، يوم الثلاثاء، بأن بلاده لم تتوصل إلى اتفاق شامل بشأن الرسوم الجمركية مع الولايات المتحدة، إذ ما زالت هناك نقاط خلاف قائمة بين البلدين.

وأضاف أن «الجانبيين استمررا في استكشاف إمكانية التوصل إلى اتفاق حتى اللحظة الأخيرة».

وتسابق طوكيو الزمن لإقناع واشنطن بإعفاء شركات صناعة السيارات اليابانية من رسوم جمركية بنسبة 25 % مفروضة على واردات السيارات، وهي رسوم تسببت في ضغوط حادة على قطاع التصنيع الياباني. وتواجه البلاد أيضاً رسوماً جمركية «مقابلة» بنسبة 24 % بدءاً من 9 يوليو ما لم يتم التوصل إلى اتفاق.

ويشكل قطاع السيارات نحو 28 % من إجمالي صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة، والتي بلغت قيمتها نحو 21 تريليون ين (ما يعادل 145 مليار دولار) العام الماضي.

ووفقاً للبيانات الحكومية، انخفضت قيمة الصادرات اليابانية في مايو بنسبة 1.7 % على أساس سنوي لتصل إلى 8.1 تريليون ين، وهو تراجع أقل من التوقعات التي أشارت إلى انخفاض نسبته 3.8 %، وذلك بعد ارتفاع بنسبة 2 % في أبريل.

وسجلت الصادرات إلى الولايات المتحدة انخفاضاً بنسبة 11.1 % في مايو مقارنة بالعام الماضي، متأثرة بتراجع بنسبة 24.7 % في صادرات السيارات، وانخفاض بنسبة 19 % في مكونات السيارات، في حين أسهم ارتفاع قيمة البين في تقليص القيمة الإجمالية للشحنات، كما تراجعت الصادرات إلى الصين بنسبة 8.8 %.

الشحنات في وقت مبكر من هذا العام، ما رفع مستويات الصادرات المتجهة إلى الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. وأظهرت البيانات أن الواردات انخفضت بنسبة 7.7 % في مايو مقارنة بالعام الماضي، متجاوزة التوقعات التي أشارت إلى تراجع بنسبة 6.7 %.

ونتيجة لذلك، سجلت اليابان عجزاً تجارياً بقيمة 637.6 مليار ين خلال الشهر، مقارنة بتوقعات السوق التي بلغت 892.9 مليار ين.

من شأن الأثر الناتج عن الرسوم الجمركية الأمريكية أن يزيد الضغط على اقتصاد اليابان الضعيف أصلاً، فقد أدى تراجع الاستهلاك الخاص إلى انكماش الاقتصاد، وهو رابع أكبر انكماش في العالم، خلال الفترة من يناير إلى مارس، في أول انكماش فصلي منذ عام.

كما تعقد هذه التطورات مهمة بنك اليابان في رفع أسعار الفائدة التي لا تزال منخفضة، وتقليص ميزانيته العمومية التي تضخمت لتوازي تقريباً حجم الاقتصاد الياباني.

وقال كوكي أكيوتو، الخبير الاقتصادي في معهد أبحاث داياوا: «قيمة صادرات السيارات إلى الولايات المتحدة تراجعت، لكن الكمية لم تنخفض بشكل كبير»، مشيراً إلى أن شركات السيارات اليابانية تتحمل فعلياً عبء الرسوم الجمركية ولا تنقل التكاليف إلى المستهلكين.

وبحسب البيانات، انخفضت صادرات السيارات إلى الولايات المتحدة من حيث الحجم بنسبة طفيفة بلغت 3.9 % فقط. وقد تجنبت كبرى شركات صناعة السيارات اليابانية رفع الأسعار في السوق الأمريكية لتخفيف أثر الرسوم، باستثناء «سوبارو» و«ميتسوبيشي موتورز».

وأضاف أكيوتو: «إنهم يشترطون الوقت الآن لمراقبة مسار المفاوضات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة»، موضحاً أن غياب رفع الأسعار قد يؤثر على الأرباح، لكن القاعدة المالية لهذه الشركات لا تزال قوية.

وكانت الرسوم الجمركية الأمريكية المرتقبة قد دفعت الشركات اليابانية ودولاً آسيوية أخرى إلى تسريع وتيرة

«نوفاك»: سوق النفط العالمي مستقر رغم الصراع في الشرق الأوسط

حيث وصلت إلى 40 % مقارنة بأقل من 20 % قبل الحرب مع إيران، مشيراً إلى أن إسرائيل ستعاود تصدير الغاز الطبيعي فور سماح الجيش بذلك.

أسعار النفط

تشهد أسواق النفط العالمية تقلبات ملحوظة في الأسعار نتيجة تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، وخاصة مع استمرار تصاعد المواجهة بين إيران وإسرائيل.

بعد ارتفاع الأسعار بأكثر من 4 % خلال الأيام الماضية بسبب مخاوف من تعطل الإمدادات، تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء بنسبة 1.2 %، حيث بلغ سعر خام برنت حوالي 76.17 دولار للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس نحو 74.60 دولار للبرميل.

ورغم ذلك، لا يزال سوق النفط متوازناً من حيث العرض والطلب، ولم تشهد الأسواق نقصاً كبيراً في الإمدادات حتى الآن، وفقاً لتصريحات مسؤولين روس وأعضاء أوبك+. تظل المخاوف قائمة حول احتمال تعرض خطوط الملاحة الحيوية مثل مضيق هرمز للخطر، وهو ما قد يؤثر سلباً على حركة تصدير النفط من المنطقة التي تمثل أكثر من 40 % من صادرات النفط العالمية.

ويتوقع نوفاك حضور وزير الطاقة السعودي، عبد العزيز بن سلمان، منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي غدا الخميس. وأضاف نوفاك أن أسعار النفط الحالية وارتفاع قيمة الروبل تسببا في تعقيد النماذج المالية الروسية.

المتزايدة من قبل إيران.

وأشار وزير الطاقة الإسرائيلي، إليي كوهين، إلى أن مصافي النفط المتضررة في حيفا «من المتوقع أن تعود للعمل خلال 30 يوماً»، مع إعطاء الأولوية حالياً لتلبية احتياجات الطاقة على حساب الصادرات. وزعم كوهين إلى أن نسبة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء ارتفعت بشكل كبير،

الإمدادات

كما أشار نوفاك إلى أنه لا يوجد خطر من انخفاض صادرات النفط الروسية نتيجة لأزمة الشرق الأوسط، مضيفاً أن الإمدادات الروسية تبقى مستقرة رغم الأحداث الجارية في المنطقة.

من جهة أخرى، تزعم إسرائيل أن قطاع الطاقة يعمل بشكل طبيعي رغم الهجمات

أكد نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، أن سوق النفط العالمي متوازن ولا يوجد نقص في النفط بسبب الصراع في الشرق الأوسط.

وأضاف نوفاك أن رد فعل السوق على المخاطر هو ما سيحدد ما إذا كانت أسعار النفط قد تسجل 100 دولار للبرميل نتيجة الحرب بين إيران وإسرائيل.



قانون ترامب الضريبي سيرفع عجز الموازنة بـ 2.8 تريليون دولار خلال 10 سنوات



أظهر تحليل جديد صادر عن مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي، أن النسخة التي أقرها مجلس النواب من مشروع قانون الضرائب والإنفاق المقدم من الحزب الجمهوري، ستضيف 2.8 تريليون دولار إلى عجز الميزانية الأمريكية خلال العقد المقبل، وذلك بعد احتساب التأثيرات الاقتصادية الأشمل التي يُتوقع أن يتركها التشريع على الاقتصاد والموازنة الفيدرالية. تتجاوز هذه التقديرات الجديدة الرقم السابق البالغ 2.4 تريليون دولار، والذي لم يكن يشمل ما يُعرف بالتأثيرات الديناميكية. وذكر المكتب غير الحزبي في بيان يوم الثلاثاء أن ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن التشريع سيضيف 441 مليار دولار إلى العجز خلال عشر سنوات، مقابل خفض طفيف قدره 85 مليار دولار في الاقتراض يُعزى إلى تأثيرات اقتصادية إيجابية، معظمها ناتج عن تسارع النمو.

تحفيز الاقتصاد الأمريكي

على الرغم من تأكيد الجمهوريين أن مشروعهم من شأنه تحفيز الاقتصاد الأمريكي، يرى مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي أن التأثير سيكون هامشياً، إذ سيُضيف 0.04 نقطة مئوية فقط إلى متوسط النمو السنوي حتى 2034، ليصبح المعدل الإجمالي 1.84 % مقارنة بمستوى الأساس المعتمد والبالغ 1.8 %.

كان وزير الخزانة سكوت بيسنت قد أعلن في وقت سابق أن هدفه هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام بنسبة 3 %، مشيراً في الشهر الماضي إلى أن الاقتصاد سيصل إلى هذا المعدل خلال 12 شهراً. انتقد بيسنت ومسؤولون جمهوريون آخرون تقديرات المكتب مراراً، بدعوى أنها لا تعكس الحوافز الداعمة للنمو التي يتضمنها التشريع.

تحليلات مستقلة دعمت هي الأخرى الرأي القائل بأن المشروع سيزيد من الاقتراض الفيدرالي. قدر نموذج موازنة بن وارتون بوقت سابق من الشهر الحالي أن مشروع القانون سيرفع العجز بقيمة 3.2 تريليون دولار على مدى عقد، بعد احتساب التأثيرات الديناميكية. أما مركز أبحاث «مؤسسة الضرائب»، فقد قدر

الزيادة بـ 3.1 تريليون دولار.

المشهد الحالي

يواجه مشروع القانون الضريبي تحديات راهنة، إذ أصدر الجمهوريون في مجلس الشيوخ يوم الإثنين نسخة خاصة بهم تتضمن تغييرات تختلف في بعض جوانبها عن مطالب نواب الحزب في كلا المجلسين. ربما تؤدي تقديرات مكتب الميزانية الجديدة إلى تعميق المخاوف لدى الجمهوريين المحافظين من الناحية المالية، ما يُعقد جهود التوصل إلى توافق بشأن النص النهائي للتشريع.

يُعرف مشروع القانون، الذي يضم الجزء الأكبر من الأجندة الاقتصادية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، باسم «القانون الموحد الجميل والكبير». يتضمن جعل تخفيضات الضرائب التي أقرت 2017 دائمة، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية جديدة تشمل إلغاء الضرائب على الإكراميات وساعات العمل الإضافية بشكل مؤقت.

كما ترفع النسخة التي أقرها مجلس النواب الحد الأقصى للخصومات الفيدرالية على ضرائب الولايات والضرائب المحلية

من 10 آلاف إلى 40 ألف دولار، في حين زالت هذه النقطة محل نقاش في مجلس الشيوخ، حيث يجري النظر في خفض هذا السقف.

أما نسخة مجلس الشيوخ، فتجعل ثلاث إعفاءات ضريبية للشركات دائمة، ما قد يُعزز تأثير التشريع على النمو الاقتصادي. لكنها، من ناحية أخرى، تقلص الإعفاءات الممنوحة للعمال والشركات الفردية، وتُجري تخفيضات أعمق في برنامج الرعايا الصحية «ميديكيد»، مما قد يضغط على النمو.

تعويضات الرسوم الجمركية

من جانبها، أشارت إدارة ترامب إلى أن مشروع القانون لا يأخذ بعين الاعتبار العوائد الإضافية من زيادة الرسوم الجمركية على الواردات. في وقت سابق من الشهر الجاري، قدر مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي أن زيادات ترامب في الرسوم -أو على الأقل تلك المفروضة حتى منتصف مايو الماضي- يمكن أن تُقلص العجز بمقدار 2.8 تريليون دولار خلال عقد، إذا ما استمرت دون تغيير، وهو أمر يستبعده كثير من خبراء الاقتصاد.

وبمقارنة هذا التخفيض مع زيادة العجز البالغة 2.8 تريليون دولار نتيجة مشروع القانون، فإن التأثير سيكون شبه معدوم.

أما خبراء الاقتصاد من بنك «غولدمان ساكس»، فقد قالوا في مذكرة للعملاء أمس إنهم يتوقعون أن يكون مسار العجز «أقل قليلاً من التوقعات السابقة» عند الجمع بين مشروع مجلس النواب والعائدات الجمركية. جاء في المذكرة التي كتبها مانويل أبكاسيس وديفيد ميركل وأليك فيليبس: «من شأن ذلك أن يُبقي العجز الفيدرالي الإجمالي على مسار شبه ثابت خلال العقد المقبل، إلا أن هذا المسار لا يزال غير قابل للاستمرار.

نظراً لحجم الاختلال، فإن عدم اتخاذ إجراء سيكون مكلفاً». أشاروا إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستتجاوز أعلى مستوياتها بعد الحرب العالمية.

في تقدير منفصل، قال مكتب الميزانية في الكونغرس إن الدين العام المحتفظ به من قبل الجمهور (من أفراد ومستثمرين)، قد يرتفع بنحو 3.3 تريليون دولار نتيجة مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب، وهو رقم يشمل حسابات إضافية.

زيادة جنونية رغم البدايات

60 % ارتفاع أسعار تأمين السفن عبر مضيق هرمز



شهدت أسعار تأمين السفن التي تعبر مضيق هرمز ارتفاعاً تجاوز 60 % منذ بدء الحرب بين إسرائيل وإيران، مع تصاعد التهديدات التي تواجه حركة الشحن في هذا الممر المائي الحيوي لنقل النفط الخام، وفق ما ذكرت صحيفة «فاينانشال تايمز».

وفقاً لشركة «مارش ماكلينان»، أكبر وسيط تأمين في العالم، ارتفعت تكلفة تأمين «الهيكل والآلات» للسفن العابرة للمضيق - الممر المائي الضيق بين إيران وعمان الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب - وكذلك منطقة الخليج الأوسع، من 0.125 % إلى نحو 0.2 % من قيمة السفينة. هذا الارتفاع يدفع تكلفة التأمين لسفينة بقيمة 100 مليون دولار من 125 ألف دولار إلى 200 ألف دولار.

ويغطي تأمين الهيكل والآلات الأضرار التي تلحق بالسفينة نفسها، وليس الشحنة أو المسؤولية تجاه الغير.

وقال ماركوس بيكر، الرئيس العالمي للتأمين البحري والشحن في مارش ماكلينان، لصحيفة «فاينانشال تايمز»: «لم نر بعد إطلاق صاروخ على سفينة في الخليج العربي، لذا فإن هذا يمثل إشارة من السوق بأن هناك بالتأكيد مستوى متزايداً من القلق بشأن سلامة الشحن في المنطقة». وأضاف أن الأسعار قد ترتفع أكثر.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 22

رقم العدد 380

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الخميس 23 من ذي الحجة 1446 هـ • 19 يونيو 2025 م • السنة الثانية

الصين تؤسس مركزاً دولياً لليوان الرقمي وتسعى لبناء نظام نقدي متعدد الأقطاب



وأشار بان إلى أن التقنيات الرقمية كشفت عن نقاط ضعف في أنظمة الدفع العابرة للحدود التقليدية، واصفاً إياها بأنها غير فعّالة، وعرضة للمخاطر الجيوسياسية. وقال: «يمكن تسييس البنى التحتية التقليدية للمدفوعات عبر الحدود بسهولة، وتحويلها إلى أداة للعقوبات الأحادية، ما يضر بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي».

والجمركية المتقلبة التي ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي أضعفت ثقة المستثمرين بالأصول المقومة بالدولار.

كما تتزامن الدعوة مع تصاعد الاهتمام العالمي بالعملات الرقمية، بما في ذلك العملات المستقرة المدعومة بأصول، والتي تحافظ على قيمة ثابتة.

أعلن محافظ البنك المركزي الصيني، بان قونغشونغ، الأربعاء، عن خطة لتوسيع الاستخدام الدولي لليوان الرقمي، ودعا إلى بناء نظام نقدي عالمي متعدد الأقطاب، بحيث تتقاسم عدة عملات رئيسية الهيمنة الاقتصادية بدلاً من اعتماد العالم على الدولار وحده.

جاءت تصريحات بان خلال منتدى لوجياتسوي المالي في شنغهاي، الذي يجمع كبار المسؤولين التنفيذيين في القطاع المالي والمنظمين.

وكشف محافظ البنك المركزي الصيني، بان قونغشونغ، أن الصين ستؤسس «مركز تشغيل دولياً لليوان الرقمي» في شنغهاي، ضمن جهودها لتوسيع نطاق استخدام عملتها الرقمية المعروفة باسم e-CNY.

وأضاف أن السلطات ستدفع أيضاً نحو إطلاق عقود آجلة لليوان في المدينة، لتوفير أداة تحوط جديدة للمستثمرين في مواجهة تقلبات أسعار الصرف.

وقال بان: «تطوير نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب سيسهم في فرض قيود سياسية على البلدان التي تصدر عملات سيادية، ويعزز من قدرة النظام على الصمود، ويسهم في حماية الاستقرار المالي العالمي».

وأكد أن هذا النظام سيفسح المجال لعدد من العملات الرئيسية لتكتسب نفوذاً في مناطقها الجغرافية، ما يقلل من الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي.

وتأتي هذه التصريحات في ظل تزايد التوترات الجيوسياسية، وتنامي المخاوف من السياسات التجارية

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاون علمه المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «الاقتصادية» وسبق
وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الخبير 20 أكتوبر
مطلب من وزارة المالية من والى
المعادنة ضمن سرعة الإفصاح
حكم بقيمة 129,904 مليون دولار
لصالح بنك إسلامي كبير



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

يحيى حجازي
50624249

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf